

تأثير التوافق السياسي وتقاسم السلطة على عملية التحول الديمقراطي في تونس (2011-2019)

The impact of political consensus and power-sharing on the process of democratic transition in Tunisia (2011 – 2019)

حمزة غول

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (لجرائ)، goul.hamza@enssp.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ قبول النشر: 2024/12/30

تاريخ الإستلام: 2024/11/21

ملخص:

تعتبر سياسات التوافق من أهم الطرق التي تسلكها الدول الخاضعة في عملية التحول الديمقراطي، بحيث تساهم في التقليل من حدة الاستقطاب السياسي ولكن قد يكون ذلك لفترة محدودة، وعلى حساب تقويض عمل المؤسسات الديمقراطية وفعاليتها. وفي هذا الصدد اعتُبرت تونس نموذجاً يحتذى به لسعيها إلى تحقيق التوافق بين القوى العلمانية والإسلامية. ومع ذلك، أثارت التجربة التونسية أيضاً التحفظ تجاه هذا الإجماع، بحيث أنّ السعي الموسع للتوافق كان له جانب سلبي، مما أدى إلى تقييد انتقالها الديمقراطي. وهذا ما سنتطرق إليه عند دراسة التوافق السياسي وتقاسم السلطة التي لجأت إليه النخبة السياسية في تونس خلال فترة الدراسة، والذي خفف مؤقتاً من التوترات السياسية وسمح باستئناف العمل البرلماني، ولكن وعلى الرغم من توسيع الائتلاف يمكن ملاحظة عودة الاستقطاب وتعطيل العمل التشريعي، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول ما إذا كان تقاسم السلطة وسيلة فعالة للديمقراطيات الانتقالية المعرضة للخطر للحد من التوترات السياسية وتحسين أداء الحكومة.

الكلمات المفتاحية: التحول الديمقراطي في تونس؛ تقاسم السلطة؛ التوافق السياسي؛ الاستقطاب السياسي؛ الفعالية السياسية.

Abstract:

Consensus policies are among the most crucial approaches used by countries undergoing democratic transition. These policies contribute to the reduction of political polarization, although potentially for a brief period, and at the expense of undermining the efficacy and efficiency of democratic institutions. In this regard, Tunisia has been regarded as a model to be emulated for its efforts to secure consensus between secular and Islamist forces. However, the extensive pursuit of consensus in the country has had a dark side, led to some issues such as backsliding of its democratic transition.

This is what we shall consider when examining the power-sharing formed by the political elite in Tunisia, which temporarily reduced political tensions. But a return to polarization and legislative disruption can be observed. This prompts us to question whether power-sharing is an effective means for endangered transitional democracies to reduce political tensions and improve government performance.

Keywords: Tunisian democratic transition; power-sharing; consensus policies; polarization; government effectiveness.

1. مقدمة:

أدّت نهاية حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" إلى إعادة توجيه بنية النظام السياسي التونسي، واستنادًا لمؤشرات تقرير حول حالة الديمقراطية في العالم¹ يمكن القول أنّ تونس قطعت شوطًا هامًا في وضع إطار لبناء أسس ديمقراطية، ومع ذلك لا يزال هذا الإطار يعتبر ناشئًا وهشًا، يواجه عددًا من التحديات، بما في ذلك تأزم الوضع الاقتصادي، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة، ونقص التنمية في المناطق الداخلية، والعلاقة المتوترة بين المواطنين والسلطة، ما يعكس إلى حدٍ كبير استمرار عدم الرضا الاجتماعي عن سياسات "ما بعد الثورة"، إلى جانب ما شهدته تونس من عمليات إرهابية عديدة وتردّي الوضع الأمني. يرجع نجاح التحول السياسي في تونس خلال فترة الدراسة المحددة، إلى قدرة الحزبين السياسيين الحاكمين، النهضة ونداء تونس، التغلب على خلافاتهما وتحقيق التوافق، خاصةً منذ انتخابات 2014، وكان اعتماد الإجماع هو السمة الأبرز في التسع سنوات الأولى من التحول. وتكررت محاولات التقارب بين القوى العلمانية والإسلامية لإيجاد أرضية مشتركة، علاوةً على ذلك، شهدت تونس بين عامي 2015 و2018 مرحلة من الحكم الائتلافي الواسع الذي جمع بين الحزب العلماني الفائز، نداء تونس، ومنافسه الإسلامي حركة النهضة، واستمرّ هذا التحالف حتى عام 2019، عندما انضمت حركة النهضة إلى تحالفات مع فصائل رئيسية منشقة عن نداء تونس، مثل "تحيا تونس" و"مشروع تونس"...

كما منح التوافق السياسي بين القوى السياسية الكبرى تونس شهرة دولية، توجت بنيل جائزة نوبل للسلام عام 2015، وأجمع المراقبون على أنّ التوافق السياسي كان العامل الأساسي في بقاء تونس على المسار الديمقراطي، وهو ما ساعدها على جذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية، ساد حينها انطباع عام مفاده أن زيادة التوافق تعني تحقيق نتائج أفضل.

ويعود الاهتمام بالسياسات القائمة على التوافق إلى أبرز الأدبيات الأكاديمية التي تعنى بالتحول الديمقراطي، والتي يُذكر فيها غالباً أن استدامة الديمقراطية تتطلب وجود إجماع حول "قواعد اللعبة" (كالدستور والنظام الانتخابي)، غير أنّ هذه الأدبيات تشير أيضًا إلى أن تأمين هذه القواعد يعتمد على وجود منافسة سياسية، إذ أنّ نجاح الديمقراطية يتطلب تنافسًا بين الأحزاب ذات الأجندات المتباينة، بهدف كسب أصوات الناخبين الذين تتعرّز لديهم المشاركة والشعور بالتمثيل السياسي عندما تتوفّر برامج حزبية متنوعة.

ويمكن القول أنّ تونس قد حققت شرط الإجماع حول "قواعد اللعبة" من خلال موافقة شبه جماعية على دستور 2014، ولكن بدلًا من الانتقال إلى سياسات تنافسية ضمن هذه القواعد، استمرت تونس في

تبَيَّ المِزيد من التوافق، فشكَّلت بذلك حكومة ائتلافية علمانية-إسلامية سنة 2015 واستمرت هذه السياسة التوافقية في تقاسم السلطة إلى غاية 2019.

وبدفعنا هذا العرض للتجربة التونسية في التحول الديمقراطي إلى التساؤل عما إذا كانت سياسة التوافق التي اعتمدها تونس تشكّل آليّة فعالة لتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت الديمقراطية من خلال توافق النخبة وتقاسم السلطة، وبهذا تتحدد معالم الإشكال الرئيسي لدينا على النحو التالي:

*كيف أثّرت تجربة التوافق السياسي وتقاسم السلطة على عملية التحول الديمقراطي في تونس؟ وللإجابة على التساؤل الرئيس يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماذا نعني بالتوافق السياسي وتقاسم السلطة إجرائياً في تونس؟
 - كيف كانت محطات التوافق السياسي في تونس؟
 - كيف يمكن تقييم سياسة تقاسم السلطة في تونس؟
 - ما هي النتائج المستخلصة من هذه الفترة على المشهد السياسي التونسي؟
- وتقدونا الإشكالية المطروحة إلى اختبار الفرضيتين الآتيتين:
- تؤدّي سياسة التوافق من خلال تقاسم السلطة إلى التخفيف من التوتّرات السياسية والاستقطاب السياسي، وتعزيز الديمقراطية وتجنّب الانزلاق نحو حرب أهلية أو حكم دكتاتوري.
 - استمرار سياسة التوافق وتقاسم السلطة لعدّة سنوات في تونس أدّى إلى تقويض عمل المؤسسات الديمقراطية والحد من فعاليتها والدخول في الركود السياسي بسبب غياب المنافسة الديمقراطية.
- سنتناول هذه الورقة البحثية من الناحية المنهجية الجانب النظري للدراسة، من خلال تحليل مفهومي التوافق السياسي وتقاسم السلطة، وتقديم تعريفين إجرائيين لتوضيح المقصود من كل مصطلح والفروق بينهما. سنركز في هذه الدراسة على التوافق السياسي في سياق التحول الديمقراطي بدلاً من الديمقراطيات التوافقية الراسخة، والذي يُترجم من خلال الاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين النخب السياسية، أما تقاسم السلطة فنتناوله كآلية لتطبيق هذا التوافق عملياً من خلال عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وسنسلّط الضوء في الجزء الموالي على جوهر المبادرات الرئيسة التي أسهمت في وفاق النخبة التونسية في مرحلة ما بعد "الثورة"، مع التركيز على تطور الخطاب السياسي لحركتي النهضة ونداء تونس، وخاصة خطاب زعيمَي الحزبين، الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي، ويتناول التحليل أيضاً المبادرات المحورية التي اتخذتها الأطراف السياسية الفاعلة في عملية التحول الديمقراطي الجارية في تونس، بهدف إظهار علاقاتها وتحديد عناصر الاستمرارية والتغيير في توجهاتها وأهدافها الاجتماعية والسياسية، وكذلك توزيع السلطة في

تونس. سيتم الاعتماد على تحليل مضمون الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام الحكومية.

نقوم بعد ذلك بتقييم أداء حكومة الوحدة الوطنية التونسية، من خلال دراسة دور تقاسم السلطة في عملية التحول الديمقراطي، بهدف تحديد مدى تحقيق شعارات التوافق والوحدة والمصالحة على أرض الواقع عبر النشاط السياسي، وسيتم ذلك من خلال دراسة هدفين رئيسيين لسياسة تقاسم السلطة في تونس، الأول هو الحد من الاستقطاب السياسي، والثاني هو مدى فعالية الحكومة، وذلك اعتماداً على دراسات كمية تستقصي ما إذا كان تقاسم السلطة قد دعم المؤسسات الديمقراطية في تونس أو أضّر بها. ويتم في الأخير عرض نتائج تأثير سياسة التوافق وتقاسم السلطة على المشهد السياسي التونسي في الفترة (2011-2019).

2. التوافق السياسي وتقاسم السلطة: دلالة في المفاهيم وتحديد العلاقة

يعدّ مفهوما التوافق السياسي وتقاسم السلطة من أبرز المفاهيم الحديثة في الساحة الفكرية، مما يستدعي ضبط تعريف كل من المتغيرين وتقديم تعريف إجرائي يمكن تطبيقه على الحالة التونسية، إلى جانب استكشاف العلاقة بينهما نظراً لاتساع شمولية هذين المفهومين.

1.1. التوافق السياسي خلال عملية التحول الديمقراطي

عند الحديث عن التوافق السياسي، يتبادر إلى الذهن الاتفاق على القواعد والإجراءات التي تنظم الحياة السياسية، وبالرغم من أن نموذج روستو Rustow للتحول الديمقراطي يعتبر العملية الانتقالية صراعاً سياسياً طويلاً وغير محسوم ولا يتطلب سوى الحد الأدنى من التوافق على تبني القواعد الديمقراطية²، حيث يعتبر التوافق جزءاً من العملية وليس شرطاً مسبقاً لها، فإنّ لبهارت يتبنّى منظوراً مختلفاً، إذ يرى أن القواعد والإجراءات الديمقراطية تميّز بين ديمقراطيات الأغلبية majoritarian democracies التي تركز السلطة في حكومات مركزية ذات حزب واحد، والديمقراطيات التوافقية consensus democracies التي تتميز بالتمثيل النسبي، والحكومات الائتلافية متعددة الأحزاب³.

وتعرّف الديمقراطية التوافقية وفقاً لهذا الطرح، كنموذج من الحكم يتميز بمباكل مؤسسية تتيح تقاسم السلطة في المجتمعات التي تعاني من انقسامات سياسية و/أو اجتماعية، ويشير لبهارت إلى أنّ الديمقراطية التوافقية تعمل على تمكين الأقليات العرقية والدينية واللغوية و/أو الأيديولوجية، عبر إشراكها في عملية صنع القرار ومنحها تأثيراً في صياغة السياسات العامة للدولة، ويؤكد لبهارت أن نموذج الديمقراطية التوافقية عوضاً عن اعتماده على حكم الأغلبية المتجانسة والمركزة، يسعى إلى الحد من هذه السلطة عبر تقسيمها وتفتيتها

وتوزيعها بطرق متعددة، ليكون نموذجاً قائماً على "الشمولية، المساومة، والتسوية" بدلاً من أن يكون "إقصائياً، تنافسياً، وعدائياً".⁴

كما يمكن أن يكون التوافق السياسي بوجه عام "جوهرياً" بقدر ما هو عملي وإجرائي، حيث ينظر إليه أحياناً كهدف في حد ذاته، فبدلاً من تمكين العملية السياسية التعددية، قد يفرض هذا التوافق قيوداً على العملية الديمقراطية.⁵ ففي إطار الأنظمة السلطوية، قد تُفرض مفاهيم مثل "الإجماع الوطني" و"الوحدة الوطنية" لتحقيق الشرعية، أو استقطاب المعارضين أو لكسب الوقت من أجل البقاء في السلطة. وعلى النحو ذاته، يمكن للتوافق السياسي في الأنظمة الديمقراطية أن يقيد التعددية، إذ ترى موف Mouffe أنّ التوافق السياسي لا سيما في الديمقراطيات الغربية، يتشكّل بفعل هيمنة "ما بعد السياسة" النيولبرالية، أين تُحتزل القرارات السياسية إلى تحديات تقنية يجب على الخبراء معالجتها، وينتج عن هذا الوضع نوع من "التوافق الخانق" "stifling consensus" الذي ينشأ من غياب القوى المتصارعة، مما يضعف التعددية بفعل غياب بدائل متنافسة⁷، وترى موف أنّ السعي لتحقيق توافق عقلائي قد يؤدي إلى انسحاب الناخبين من المشاركة السياسية وفقدان الثقة في الأحزاب السياسية، وبالرغم من أنها تنطلق من سياق الديمقراطيات الغربية الحديثة، إلا أنه يمكن إسقاط هذا التحليل على الأنظمة السلطوية.

بناءً على ما تقدّم يتحدّد التوافق الجوهري في شكل ميثاق سياسي أو اتفاق بين النخب، وغالباً ما تظهر مثل هذه التسويات في أوقات الأزمات، إلا أنّ مثل هذه الاتفاقيات لا تؤدي بالضرورة إلى انتهاء الأنظمة الاستبدادية، بل قد تستخدم لتعزيز الأنظمة القائمة، كما حدث مع "الميثاق الوطني" في نوفمبر 1987 في تونس، حيث تراجعت وعود الانفتاح بمجرد أن استعاد النظام الموارد اللازمة لإعادة فرض سيطرته⁸، وقد أسهمت هذه التوافقات في إعادة تشكيل السلطوية على نطاقٍ أوسع، إذ يقوم النظام بالتنازل عن مساحة محدودة لبعض أحزاب المعارضة والمجتمع المدني، مع الإبقاء على قيود صارمة على النشاط السياسي⁹.

أمّا في مراحل التحوّل، تبدو هذه المواثيق مشابهة للتوافق الجوهري من الناحية الخطائية (كما هو الحال في تونس خلال فترة الدراسة)، ولكنها تعمل بشكل مختلف نوعاً ما، فبدلاً من تشكيل عقبات أمام المشاركة السياسية، فإنّها تنشئ ضمانات متبادلة وتعيد كتابة قواعد ممارسة السلطة وتوزيع الفوائد من جديد، وهذا هو تعريف "الميثاق السياسي" "political pact" لـ أودونيل وشميتير O'Donnell & Schmitter، والذي يركّز على التعاون بين الأحزاب في توزيع المناصب ووضع السياسات¹⁰، ففي هذا الشكل من المواثيق، يقوم كارتل من زعماء الأحزاب المتنافسة انتخابياً بعقد "اتفاق شامل" يتم فيه حصر الأجندة السياسية فيما بينها حتى يتم تقييد المشاركة في صنع القرار لأحزاب معيّنة، غير أنّ هذا النوع من

التوافق تكون نتائجه سلبية بحيث يتم صياغة الاتفاق بين النخب في سرية تامة، مما يحد من المساءلة، ويفرض على العملية الديمقراطية تحيزات محافظة، مما يقيد الامتيازات القائمة ويمنع المضي في الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإبقاء على الوضع القائم¹¹.

يمكن الاستشهاد بمثال عن عملية التحول الديمقراطي في فنزويلا عام 1958¹²، حيث لعب هذا النوع من التوافق دوراً مهماً في ترسيخ التحيزات المحافظة، مما أدى إلى تعطيل دور القوى الاجتماعية الجديدة والحد من ترسيخ الديمقراطية الفعلية، ويمكن ملاحظة الظاهرة نفسها في الحياة السياسية البرازيلية خلال ثمانينات القرن الماضي، حيث ساهمت الاتفاقات السياسية في عرقلة عملية الانتقال الديمقراطي، من خلال السماح للجيش بالحفاظ على امتيازات كبيرة، مما عزز نظام المحسوبية في الدولة.

وتكمن المغارقة في أن السياسات التوافقية، رغم دورها الحاسم في توجيه وتنظيم الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية، غير أنها قد تؤدي إلى "التوافق المفرط"، وهذا ما يقلل من القدرة التنافسية اللازمة لترسيخ الديمقراطية بنجاح.

2.2. تأثير تقاسم السلطة على عملية التحول الديمقراطي:

فيما يتعلق بتقاسم السلطة، سنعتمد بشكل أساسي على دراسة روبرت كوينيك Robert Kubinec وشاران غريوال Sharan Grewal¹³، حيث تساءل الباحثان عما إذا كان تقاسم السلطة يعد وسيلة فعالة للحد من التوترات السياسية وتحسين أداء الحكومة في الديمقراطيات الانتقالية الهشة. وقدم كوينيك وغريوال أول دراسة كمية من نوعها لاختبار مدى فعالية اتفاق النخبة وتقاسم السلطة.

إضافة إلى ذلك، سنعتمد على أعمال غراهام بنيامين Benjamin Graham ومايكل ميلر Michael Miller وكار شتروم Kaar Strom¹⁴ حول دور مؤسسات تقاسم السلطة في حماية الديمقراطية، خصوصاً في الدول التي خرجت من الأزمات، يفرّق هؤلاء الباحثون بين أنواع مؤسسات تقاسم السلطة، الشاملة، المشتتة والمقيدة، ويحللون آثارها على استمرارية الديمقراطية خلال الفترة الممتدة من عام 1975 إلى عام 2015 باستخدام مجموعة بيانات عالمية.

ورغم اعتبار تقاسم السلطة ممارسة شائعة وضرورية في الديمقراطيات الانتقالية¹⁵، إلا أنه لا يمكن اعتباره استراتيجية فعالة في جميع الحالات، إذ يرى مؤيدو تقاسم السلطة خاصة في شكل حكومات وحدة وطنية، أنه يجب وضع جانباً كل الخلافات السياسية الاعتبارية والتافهة لصالح العمل من أجل تحقيق المصلحة الوطنية، وبهذا الشكل يتعين على حكومة الوحدة الوطنية العمل على الحد من الاستقطاب، والتركيز أكثر على الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية المهمة.

تعرضت سياسة تقاسم السلطة من جهة أخرى إلى العديد من الانتقادات، إذ يرى باحثون آخرون أنها تضعف المساءلة الديمقراطية لعدم وجود معارضة قوية¹⁶، كما قد تعرقل حكومات الوحدة الوطنية ترسيخ الديمقراطية من خلال تعزيز "سياسة التواطؤ" "politics of collusion"¹⁷، إذ تعتمد النخب الحاكمة إلى تعزيز مواقعها ومواردها، مما يؤدي إلى تأخير اتخاذ القرارات الضرورية.

من جهة أخرى، هناك بعض الدراسات التي سعت إلى التمييز بين هذه الحسابات المتنافسة وتحليل تأثير تقاسم السلطة على الاستقطاب، وفعالية الحكومة، وتعزيز الديمقراطية¹⁸. ومع ذلك، تركز معظم الأدبيات المتعلقة بتقاسم السلطة على بيئات ما بعد الصراع، حيث تُعنى بدراسة ما إذا كانت هذه الاتفاقيات ناجحة في منع العودة إلى العنف أم لا، ويعتبر هذا التركيز قاصراً إلى حدٍ ما، لأنّ غالبية حالات تقاسم السلطة لا تحدث بالضرورة في دول ما بعد النزاعات.

ووفقاً لبيانات شتروم وآخرين، فقد شهدت 813 حالة (دولة-سنة) (Country-year)* اتفاقات كبرى لتقاسم السلطة بين عامي 1975 و2010، حيث كان 21% فقط منها في دول ما بعد النزاعات - والتي حُدّدت كدول شهدت حروباً أهلية في العقد السابق-، بينما حدثت الغالبية بنسبة 61% في ديمقراطيات عرفت حالة سلم لمدة لا تقل عن عشر سنوات¹⁹، وعليه من المهم دراسة تأثير تقاسم السلطة بشكل منهجي، ليس فقط على منع العنف بل أيضاً على الحد من الاستقطاب وتحسين فعالية الحكومة وتعزيز الديمقراطية.

إنّ التهديد الشائع لبقاء الديمقراطية هو الاستقطاب السياسي، ومن الناحية التجريبية وجد أن مؤشر الاستقطاب العرقي أو الديني يمثل متغيّراً تفسيرياً هاماً لحدوث الحروب الأهلية، وأظهرت النتائج أن الاستقطاب العرقي أو الديني له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على احتمالية الصراعات، مما يفسر أنّ الاستقطاب أدّى إلى انزلاق الديمقراطيات الجديدة نحو حروب أهلية وأثار أزمات، أتاحت الفرص للانقلابات العسكرية والاستيلاء على السلطة²⁰. وبناءً على ذلك دعا الباحثون وصناع السياسات منذ فترة طويلة إلى تقاسم السلطة بين المجموعات المتناحرة كوسيلة للحدّ من الاستقطاب، مما يسهم بدوره في تسهيل عملية توطيد الديمقراطية.

وعلى النقيض من ممارسة تقاسم السلطة اليومية، التي تعدّ حلاً وسطاً ضرورياً لتشكيل ائتلافات حاكمة في الديمقراطيات البرلمانية، فإنّ حكومات الوحدة الوطنية التي سترتكز الدراسة عليها هنا، تسعى إلى توسيع نطاق التحالفات بشكل كبير ليشمل جميع الجهات الفاعلة الرئيسة في النظام السياسي - على الأقل

*الدولة-سنة country-year: يعني عدد الدول مضروباً في عدد السنوات، وهي وحدة قياس احصائية.

من الناحية النظرية، وتشير بعض الأدبيات إلى أن أنواعاً معينة من تقاسم السلطة الشامل، مثل حكومات الوحدة الوطنية، تلعب دوراً مهماً في عمليات التحول نحو الديمقراطية، ومع ذلك فإنها لا تزيد بالضرورة من احتمالية ترسيخ هذه الديمقراطيات على المدى الطويل.

يمكن لتقاسم السلطة أن يقوّض توطيد الديمقراطية بطريقتين أساسيتين، أولاً: قد يؤدي تقاسم السلطة في حكومات الوحدة الوطنية، إلى فقدان التمثيل الديمقراطي والمساءلة، حيث ينتخب المواطنون حزباً يعبر عن تفضيلاتهم السياسية. ولكن عند انضمام هذا الحزب إلى ائتلاف كبير، يحتمل أن يضطر إلى تجاهل تلك التفضيلات لصالح تحقيق الوحدة الوطنية. ثانياً: يعيق تقاسم السلطة وجود معارضة قوية، وهي عنصر أساسي لأيّ ديمقراطية فعّالة، ففي غياب معارضة فعّالة قد تتواطأ حكومات الوحدة الوطنية، للحفاظ على سلطتها بدلاً من التركيز على تنفيذ إصلاحات ديمقراطية ضرورية.

يرى في المقابل أنصار تقاسم السلطة، أن حكومات الوحدة الوطنية يمكن أن تكون أكثر فعالية في تنفيذ الإصلاحات الديمقراطية عبر الحدّ من الاستقطاب²¹، فمن خلال تجاوز الخلافات الأيديولوجية تستطيع حكومة الوحدة الوطنية التركيز على الإصلاحات التقنية التي يحتاجها الشعب ويطالب بها، وخاصة فيما يتعلق بتحسين الوضع الاقتصادي.

يمكن القول أنّ صعوبة الموازنة بين سلبيات وإيجابيات صيغ تقاسم السلطة كحكومات الوحدة الوطنية، تكمن في عدم وجود دراسات تجريبية رسمية للآليات المقترحة، في حين توفّر الدراسات النوعية فقط أدلة قوية حول العلاقة بين توطيد الديمقراطية وتقاسم السلطة على مستوى الدولة²². والظاهر أنّ حكومة الوحدة الوطنية تقلّل من الاستقطاب بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الفضاء السياسي، مما يسمح لها بالتوصّل إلى توافق في الآراء حول مواضيع مهمة للنقاش السياسي.

وعلى الرغم من أن تقاسم السلطة كان يُقترح عادة كحل في الدول التي تعرف انقسامات عرقية والتي عاشت حروباً أهلية، فإنّ أصل هذه السياسة نشأ من دراسة وثيقة لمجتمعات متجانسة عرقياً - أبرزها النمسا وهولندا - والتي لم تشهد حرباً أهلية عرقية في التاريخ الحديث²³. وبناء على ذلك، من المفترض أن يحظى تقاسم السلطة بنجاح أكبر في الدول المتجانسة عرقياً والتي لم تشهد حروباً أهلية، كنونس، وهذا ما سنحاول إبرازه لاحقاً من خلال استعمال بيانات دقيقة حول تقاسم السلطة في تونس وإبراز ما إذا كان يطرح إشكالاً حتّى في الحالات التي من المرجّح أن تكون ناجحة.

مما سبق، وقصد ضبط مفهومي التوافق السياسي وتقاسم السلطة في هذه الدراسة يمكن القول أنّ الديمقراطيات القائمة على تقاسم السلطة والديمقراطيات التوافقية يشتركان في خاصيّة التمثيل النسبي، غير أنّ تقاسم السلطة يجمع بين التمثيل النسبي وسلطة تنفيذية واسعة الصلاحية، في حين تستمد الديمقراطية

التوافقية من ممارساتٍ سياسية ناجحة عن تعددية حزبية. إضافةً إلى ذلك يفرض تقاسم السلطة قيوداً مؤسسية أكثر صرامة على العمل الديمقراطي.

وعليه، رغم أن النخبة السياسية في تونس قد تبنت مجموعة من الإجراءات المشابهة لنموذج الديمقراطية التوافقية الذي اقترحه ليهارت -مثل اعتماد التمثيل النسبي، وحكومات ائتلافية متعددة الأحزاب، ونظام شبه رئاسي، ومحكمة دستورية للمراقبة القضائية- إلا أنّ دراستنا ستركّز على مفهوم التوافق السياسي في بيئة التحول الديمقراطي عن الأنظمة السلطوية، وليس في بيئة الديمقراطيات التوافقية المستقرة، ويتّرجم هذا التوافق السياسي إلى "ميثاق سياسي" بين النخبة السياسية (ميثاق قرطاج في هذه الدراسة)، وسنستخدم فيه تقاسم السلطة كأداة يمكن أن يستعين بها صانعو السياسات لتجسيد أجندات النخب المتباينة، وتحقيق توافق سياسي يؤدي إلى تسويات سلمية للنزاعات عبر تنسيق عمل مختلف السلطات.

3. مسارات التوافق السياسي وسردية خطابات النخبة:

وصف الرئيس السابق الباجي قائد السبسي في مقابلة تلفزيونية-زعيم حزب نداء تونس آنذاك-، تونس بأنها دولة تعاني من أزمة حادة، مما يجعل التقدّم نحو ديمقراطية فعّالة مهدّداً بالخطر. وكخارطة طريق محتملة لإدارة هذه الأزمة، اقترح السبسي تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في 13 جويلية 2016 عبر "اتفاق قرطاج"، وشهدت تونس قبل هذه المبادرة سلسلة من النقاشات بين أكبر حزينين منتخبين، نداء تونس وحركة النهضة، انتهت بإيجاد حل وسط بين مختلف شرائح النخب السياسية، أطلق عليه "اتفاق النخبة"، وتمخّض عن هذا الاتفاق أفكار شاملة تمثّلت في ثلاث شعارات رئيسية: الوحدة الوطنية، والإجماع الوطني، والمصالحة الوطنية.²⁴

1.3. خلفية اتفاق النخبة في إعادة تشكيل الهوية السياسية في تونس:

كما أشرنا سابقاً، يُعرّف "اتفاق النخبة" لـ"ما بعد الثورة" في تونس، على أنّه صيغة خاصة ومستدامة من التوافق حول السلطة بين أطراف متعدّدة من النخب السياسية، وتشير الباحثة أمال بوبكر إلى أن التفاعلات بين الإسلاميين ونخب النظام القديم أسهمت في بلورة ثقافة سياسية سمّتها "المنافسة التفاوضية" *bargained competition*²⁵، ويعبّر هذا المصطلح عن نوع من التحول السياسي يختلف عن "التحول المتفق عليه" *pacted transition*²⁶، الذي يستخدم عادةً لوصف عمليات الانتقال من الأنظمة الاستبدادية إلى الأنظمة السياسية الليبرالية في دول ما يطلق عليه الموجة الثالثة أو الرابعة من الديمقراطية.

بينما يشير التحول المتفق عليه إلى عملية تفاوضية، بين كتلتين حاكمة ومعارضة تسعى لتحرير المجال السياسي وترسيخ الديمقراطية، تميز الوضع في تونس بغموض حول من ينسب إليه الفضل في "الثورة"، ومن

يجب أن يحاسب على فترة حكم بن علي، ويرجع ذلك إلى الغياب شبه التام لقادة حركة النهضة خلال احتجاجات ما سمي بالربيع العربي، بالإضافة إلى تعاون بعض أجهزة النظام التابع لبن علي في الإطاحة به²⁷، هذا الوضع شجع الإسلاميين و الفاعلين في النظام القديم إلى محاولة التفاهم بشأن إعادة إدماجهم المتبادل في النظام السياسي، مما جعلهم اللاعبين الأساسيين في المشهد السياسي ما بعد "الثورة"، وهكذا يمكن القول إنّ المرحلة الأولى من عملية التحول الديمقراطي في تونس، كانت فترة تميّزت بجهود قادة الأحزاب السياسية لتفعيل إعادة إدماجهم في النظام السياسي لما بعد "الثورة".

و للكشف عن التوزيع الأولي للسلطة في مرحلة ما بعد "الثورة" في تونس، يمكن الإشارة إلى فترتين أساسيتين من عملية التحول، تتمثل المرحلة الأولى في صنع السياسة كرد على سقوط النظام، ما أدى إلى تشكيل حكومة مؤقتة في 14 جانفي 2011 بقيادة رئيس الوزراء المؤقت محمد الغنوشي، ولكن سرعان ما تعرّضت هذه الحكومة لضغوط شديدة من محتجي "اعتصام القصبة الأولى" و "القصبة الثانية"، الذين رفضوا احتكار السلطة من قبل أعضاء النظام السابق في 27 فيفري 2011، وجاء الباجي قائد السبسي خلّفاً لحكومة مؤقتة أخرى، ورغم إعلانه عن عدم انتمائه السياسي إلّا أنّه اعتُبر ممثلاً للنظام القديم.

ورغم استمرار الاحتجاجات نجح السبسي في تشكيل حكومة تتكون في معظمها من تكنوقراطيين، هدفها الأساسي نقل السلطة عبر انتخابات إلى جمعية تأسيسية، ومع ذلك لم يتم التوصل إلى توافق بين النخبة الانتقالية إلّا بعد تأسيس "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة"، وهي هيئة توافقية مؤقتة وغير رسمية وغير منتخبة لـ "الوحدة الوطنية" المفترضة، تكوّنت الهيئة من منصّة تضم 155 عضواً يمثلون 12 فاعلاً سياسياً و 19 فاعلاً من المجتمع المدني، بهدف تنظيم العملية الانتقالية بما يتوافق مع القيم الثورية²⁸، وبشكل عام أفرزت هذه الأحداث التي تلت سقوط نظام بن علي خطاباً اجتماعياً وسياسياً واسع النطاق، أنتج استقطاباً لا لبس فيه بين المواقف "الثورية" والمواقف "المناهضة للثورة".

أما الفترة الثانية من عملية التحول، فتتمثل في صنع السياسة بعد انتخابات الجمعية التأسيسية في 23 أكتوبر 2011، التي أسفرت عن فوز حركة النهضة، والتي وجدت نفسها بحاجة إلى شركاء سياسيين لتشكيل حكومة مستقلة، إلّا أنّ هذا لم يكن سهلاً في ظل الانقسام الأيديولوجي والسياسي للنخب الحزبية والمجتمعية بين الإسلاميين والعلمانيين، وخلال هذه المرحلة برزت خطوط فاصلة على الصعيدين السياسي والاجتماعي بين القيم "الثورية" والقيم "المناهضة للثورة"، متأثرة بالاستقطاب بين "العلمانيين المناهضين للإسلاميين" و "الإسلاميين"²⁹.

ويمكن اعتبار تشكيل "الترويكا" فيما بعد، أول محاولة لتوحيد البرجوازية المحافظة، والتي تمثّل القاعدة الشعبية لحزب النهضة، وجزء من النخبة العلمانية التحديثية، وبالرغم من عقد انتخابات الجمعية التأسيسية

وتحالف الترويكا، لم تنجح عملية التفاوض حول مواد الدستور ما بين أكتوبر 2011 وجانفي 2014، وتبيّن أنّ العملية صعبة وهي مسار طويل ومعقد، وهذا ما أجبر حزب النهضة والنخبة العلمانية على إدراك أنّ مناخ التوافق، لا يمكن أن يستمر إلاّ عن طريق تنازلات معتبرة خلال المسار الدستوري.

وعلى هذه الخلفية تمّ التوصل إلى "توافق تاريخي" "historic compromise"³⁰ يتجاوز التحالفات المؤقتة، ويتكون أساسه من نهج جدلي، فمن ناحية يترجم التوافق التاريخي من خلال اعتراف حركة النهضة بالخطاب البورقيبي حول الهوية التونسية، والذي يتمحور حول الترويج لسياسة علمانية وتكريس مبادئها، مع محاولة تقليص نفوذ الفاعلين الإسلاميين في سياقاتهم الجغرافية والاجتماعية والدينية، حيث تمّ تقسيم البلاد تاريخياً وفقاً لهذه الرؤية أين كانت الفئات الاجتماعية الفرنكوفونية هي التي تحظى بالعمل في الميادين الاقتصادية، في حين تواجه النخب المعرّبة التهميش و الاقصاء، وهي نخب محافظة من محيط جامع الزيتونة وملاك الأراضي في الجنوب.

وتعترف نخبة التحديث العلمانية من جهة أخرى، بالحفاظ على المادة الأولى من الدستور، التي تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، وعليه جاء في دستور 26 جانفي 2014: "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. لا يجوز تعديل هذا الفصل"³¹.

2.3. مبادرات اتفاق النخبة وخطاباتها الشاملة:

تعتبر سردية اتفاق النخبة محورية لفهم مبادرات التوافق السياسي بين النخبة السياسية في هذا السياق، حيث شكّلت نقطة انطلاق محورية للتوفيق بين الخصوم السياسيين بعد "الثورة"، وذلك من خلال التركيز على روايات شاملة تتمحور حول ثلاثة أفكار أساسية تهدف إلى تبرير التوافق وتوجيهه: الوحدة الوطنية، الإجماع الوطني، والمصالحة الوطنية، وسيتم توضيح هذه المرتكزات من خلال تحديد المبادرات التي تبنتها النخب الحزبية التونسية في عمليات التحول بعد عام 2011، مما سيسهم في الكشف عن البنية الداخلية لاتفاقات النخبة.

1.2.3. الاجتماع غير الرسمي للنخب السياسية، الرّباعي الراعي للحوار الوطني والالتزام بخارطة

الطريق

يمكن القول إنّ أهم مبادرة كانت اللقاء السري الأول بين الشخصيتين الرئيسيتين، الغنوشي والسبسي، والذي كان بباريس في 14 أوت 2013، وشكّل هذا اللقاء نقطة انطلاق مركزية للتوفيق بين خصمين تاريخيين، وإنشاء قنوات اتصال غير رسمية بين النخب الحزبية، وصرّح الغنوشي في هذا السياق لاحقاً قائلاً: "في ذروة الأزمة الحادة عام 2013، والتي هدّدت بإغراق سفينة تونس في مستنقعات الانقسام، دعاني فخامة الرئيس الباجي قايد السبسي للحوار في خطوة تاريخية".

تم التوصل على إثر هذه النقاشات إلى اتفاقات مبدئية، حول خارطة طريق لمواصلة العملية الدستورية، وحول طبيعة الفترة الانتقالية التي ستلي إقرار الدستور. وتشمل العناصر الأساسية لهذه الاتفاقات، استعداد حركة النهضة لتحقيق توافق في الآراء بشأن النقل الطوعي للسلطة الحكومية إلى إدارة تكنوقراطية قبل المصادقة على الدستور والتفعيل الفوري له، وتسهيل إجراء انتخابات حرة وعادلة وفقًا للدستور الجديد، إضافةً إلى الوساطة غير الرسمية من قبل الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي³².

وفي أعقاب الاجتماع غير الرسمي في باريس، أكدت النخبة السياسية التونسية إلى حدٍ كبير التزامها بخارطة الطريق الموضوعية، وأنجزت مخطّاتها المهمة، تمثّلت في تعيين مهدي جمعة رئيسًا للوزراء، واعتماد الدستور في 26 جانفي 2014، والذي حظي بموافقة برلمانية ساحقة. وقد وصفته غالبية النخبة السياسية لاحقًا بأنه يمثّل رمزًا لـ"الوحدة الوطنية" و"التوافق الوطني" و"المصالحة الوطنية"، كما تمّ تحديد موعد أول لانتخابات برلمانية ورئاسية حرة في نوفمبر 2014، وتشكيل الرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي، الذي يتكوّن من الاتحاد العام التونسي للشغل (UGTT)، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (UTICA)، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (LTDH)، والهيئة الوطنية للمحامين بتونس.

وحقّق الائتلاف الرباعي نجاحًا مؤقتًا في التوسّط بين قيادات الأحزاب، وبين النخب السياسية والمواطنين. وبالتالي، ساهم هذا التحالف في التوجّه التوافقي بين الجهات الفاعلة، مما سهّل "الوحدة والمصالحة الوطنيتين"، وتمكّن الرباعي من نيل جائزة نوبل للسلام عام 2015 تقديرًا لمساهمته في ترسيخ أسس الأخوة الوطنية³³.

3.2.3. افرازات ومخرجات انتخابات 2014:

تميّزت فترة الحملات الانتخابية البرلمانية في بداية سنة 2014 باشتداد الانقسام في الخطاب الاجتماعي والسياسي بين "العلمانيين" و"الإسلاميين"، والملاحظ أنّه في هذا الوقت تم استخدام استراتيجيات مختلفة داخل قيادتي الحزبين لضمان "الوحدة الوطنية" و"التوافق الوطني" و"المصالحة الوطنية"، فمن ناحية امتنعت حركة النهضة عن ذكر أيّ حزب سياسي آخر طوال الحملة الانتخابية، ووضعت نفسها ككيان وطني تونسي بدلا من كونها حزبًا إسلاميًا، وأكدت على ضرورة الحوار الوطني في برنامجها الانتخابي³⁴.

ولتحقيق "الوحدة الوطنية" وإرساء "توافق وطني"، دعت الحركة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتخلّي عن مرشحها الرئاسي لدعم مرشح التوافق اليساري الليبرالي، وضمان عدم إقصاء أي طرف من عملية تشكيل الحكومة.

اعتمد في المقابل حزب نداء تونس أسلوباً بديلاً من خلال التركيز على شعار "التصويت المفيد" في حملته الانتخابية، الذي يحمل دلالة ضمنية مفادها "من لا يصوّت لحزب نداء تونس، فقد صوّت لحركة النهضة"³⁵، وقد استخدم هذا المصطلح لتجنّب إبراز الموقف المناهض لحركة النهضة، مما مكّن نداء تونس من فرض نفسه بشكلٍ حاسم في بيئة الاستقطاب القائمة، وطرح الحزب نفسه كخيار سياسي علماني وحيد قابل للتطبيق في مواجهة حكومة النهضة المحتملة، حيث صرّح الباجي قايد السبسي قائلاً: "مشروعنا هو قيام دولة القرن الواحد والعشرين، وليس دولة القرن السابع كالأخريين [هنا حركة النهضة]"³⁶.

وبعد النتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية لسنة 2014، بحصول حزب نداء تونس وحركة النهضة على خمسة وثمانين وتسعة وستين مقعداً على التوالي، اختار الحزبان تقاسم السلطة عن طريق إنشاء تحالف بين أكبر قوتين سياسيتين، وبالتالي بدأ مرحلة جديدة في عملية التحوّل في تونس، تهدف إلى التخفيف من حدة الاستقطاب السياسي، وإعطاء الأولوية للمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية الملحة للبلاد على الخلافات الأيديولوجية، وجاء ذلك بعد مرحلة مضطربة شهدتها البلاد في أعوام 2011 و2012 و2013، تخلّلتها اغتيالات سياسية واحتجاجات كبيرة، وظهور الراية السلفية السوداء في الجامعات، مما عزّض السلم المدني للخطر خلال سنة 2013، وقد سهّلت ثقافة الحوار الموجودة على جميع المستويات تجاوز الأزمات والخلافات الكبيرة³⁷.

أما فيما يخص الانتخابات الرئاسية، فقد اتّسمت مرحلة الجولتين الأولى منها، التي أجريت في الفترة من 1 إلى 22 نوفمبر 2014، باشتداد الاستقطاب بين الموقفين "المؤيّد" و"المناهض للإسلاميين" مرة أخرى، وكان الخطاب بين المرشّحين للرئاسة، المنصف المرزوقي، الرئيس المؤقت السابق وزعيم حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والباجي قائد السبسي، محتدداً بشكل ملحوظ، حيث رأى المرزوقي نفسه حامياً للمبادئ الثورية، في حين اعتبر السبسي أن فوز المرزوقي يعني عودة النظام السابق من جديد، مصوّراً نفسه على أنّه وريث للمثلث البورقيبي المعاصرة، ومؤكّداً أن حملة المرزوقي كانت مدعومة بشكل كامل من قبل حركة النهضة³⁸.

وخلال مقابلة مع السبسي في 27 نوفمبر 2014، برّأ نفسه من الإجراءات القمعية التي اتّخذها النظام السابق ضد حركة النهضة، وأكّد على أمنها في تونس ما بعد "الثورة": "إنّ النهضة حقيقة، ويجب علينا تنظيم الحياة السياسية معها. إنّ القمع المنهج الذي مارسه الحكومة ضد الإسلاميين منذ عام 1989 كان خطأ، وأنا شخصياً أضمن لهم سلامتهم"³⁹.

وبصرف النظر عن ذلك، أعلن السبسي في خطابه المباشر أمام الشعب التونسي عقب فوزه في الانتخابات الرئاسية، معرباً بشكلٍ لا لبس فيه عن رغبته في أن يكون رئيساً للجميع: "أؤكد أنّي سأكون إن شاء الله رئيساً لكل التونسيين"⁴⁰.

4.2.3. تشكيل الحكومة وعملية إدماج حركة النهضة:

شملت مبادرات توافق النخبة النقاش حول مشاركة حركة النهضة في الائتلاف الحكومي برئاسة الحبيب الصيد، الذي تأسس في مطلع عام 2015، وجاء الإعلان عن تشكيل حكومة ائتلافية بعد أن واجهت التشكيلة الأولى لحكومة الصيد تهديدًا بسحب الثقة نظرًا لعدم تضمينها أي مسؤول من حركة النهضة، وبعد سلسلة من المفاوضات المتكررة، زادت خلالها وتيرة الاجتماعات السرية بين السبسي والغنوشي، أسفرت تلك المفاوضات في نهاية المطاف عن دمج حركة النهضة كشريك صغير في الحكومة⁴¹، وعلى الرغم من التمثيل غير المتكافئ للنهضة في الحكومة مقارنة بأدائها الانتخابي، برزت الحركة مشاركتها الرمزية بأنها مساهمة في "التوافق الوطني".

ولم تتخذ حركة النهضة في هذا السياق دور المعارضة الحقيقية، ولم تشارك في الحكم كطرف فاعل مكافئ، مما يشير إلى أن الاندماج مع نداء تونس كان بمثابة واجبًا من واجباتها الديمقراطي⁴²، كما أدى انخراط النهضة في الإدارة إلى جانب نداء تونس إلى خلاف داخلي على مستوى الحزب، لا سيما مع الأمين العام محسن مرزوق، وعلى الرغم من أن حركة النهضة كانت أكبر مجموعة برلمانية، إلا أنها لم تعترض على مطالبة نداء تونس بالسلطة، بل دعمت استمرار وجود الائتلاف الحاكم، ومارست نفوذها عبر قنوات سياسية غير رسمية. وكان المنسقان الرئيسيان الغنوشي والسبسي، اللذان تعاونوا بشكل خاص في مواجهة التهديدات الإرهابية للحفاظ على الأمن والاستقرار.

وفي ذروة الكفاح ضد الإرهاب، أكد السياسيون علنًا على أهمية التوافق الاجتماعي والسياسي، والوحدة والمصالحة الوطنية، مما يسهم، حسب الغنوشي، في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي في تونس⁴³، وأشار في هذا الصدد السبسي إلى "السلام الاجتماعي" كشرط ضروري لمكافحة الإرهاب، ومنذ حملات 2014 الانتخابية، سعت النهضة باستمرار إلى التوسط بين فصائلها اليسارية واليمينية للدعوة إلى حكومة وحدة وطنية تقوم على التوافق والمصالحة.

وقد تجلّت هذه الجهود في محاولة الغنوشي إشراك الجبهة الشعبية - القوة البرلمانية الثالثة - في المفاوضات الحكومية، وأثناء تشكيل حكومة الصيد الأولى، ومع التعديل الوزاري اللاحق، حثّ الغنوشي رئيس الوزراء على ضرورة إشراك الجبهة الشعبية في الائتلاف الحكومي، معتبرًا أن مشاركة الجميع في الحكومة تصبّ في مصلحة الوطن خلال المرحلة الانتقالية⁴⁴.

5.2.3. اتفاق قرطاج كتتويج للتوافق السياسي

يعدّ اتفاق قرطاج من أهم النتائج المستمرة التي تلت "الثورة" وساهمت في تعزيز التوافق السياسي بتونس، وأفضى إلى تأسيس حكومة الوحدة الوطنية، وأطلق الرئيس الباجي قائد السبسي هذا المشروع وبدأ

المفاوضات في 8 جوان 2016، بمشاركة تسعة أحزاب سياسية، من بينها الأحزاب الحاكمة، إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، إضافة إلى الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، الذي يُعد ثاني أكبر منظمة في البلاد

وتمّ إقرار اتفاق قرطاج متضمّنًا برنامج حكومة الوحدة الوطنية كخارطة طريق، شملت مبادئ توجيهية للعمل الحكومي. وعلى الرغم من أن الدافع الأساسي لهذا الاتفاق كان تحقيق "الوحدة الوطنية"، إلا أنه حدّد ست أولويات أدرجت ضمن المبادئ التوجيهية بهدف معالجة الأزمة التي تواجهها الدولة⁴⁵. وجاء تعيين يوسف الشاهد رئيسا للحكومة في 3 أوت 2016 كخطوة أولى نحو اضطراب حكومي متوقّع، وذلك بعد تصويت البرلمان بحجب الثقة عن حكومة الحبيب الصيد، وشكّلت حكومة الوحدة الوطنية في 20 أوت 2016، وشملت 26 وزيرا و14 وزير دولة، وحصلت في النهاية على موافقة البرلمان التونسي.

وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار حكومة الوحدة الوطنية تنوّجًا لاتّفاق النخبة، وفي المقابل وبالتّظر إلى أنّ حكومة الصيد -التي تولّت السلطة من فيفري 2015 إلى أوت 2016- كانت تتمتع بالفعل بأغلبية برلمانية لصالح مقترحات الإصلاح المحتملة، يبدو من المعقول افتراض أن هذا الشكل من الحكومة لم يتم إنشاؤه بهدف تشريعي بحث، وإثما هو بمثابة إجماع جديد غير حزبي أُريد تعزيزه من خلال "الوحدة الوطنية" و"المصالحة الوطنية". فلاوّل مرّة منذ انعقاد الرّباعي الرّاعي للحوار الوطني، تمّ إشراك منظّمات المجتمع المدني في المسؤوليات الحكومية، وبالتّالي يمكن للنخبة السياسية تقديم نفسها على أنّها ساهمت في الوحدة الوطنية. بالتّالي ترمز حكومة الوحدة الوطنية إلى رغبة النخبة السياسية في الارتقاء باتّفاق النخبة إلى مستويات تعبر عن تأسيس لنهج سياسي مغاير، والذي قام على سلسلة من الاتّفاقات والاجتماعات بين حزب نداء تونس وحركة النهضة منذ أوت 2013. فمن ناحية، تمّ تحقيق اتّفاق النخبة من خلال إشراك أكبر عدد من الأحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني، بحيث تتألّف حكومة الوحدة من تسع أحزاب سياسية وثلاث منظّمات من المجتمع المدني، ومن ناحية أخرى فإنّ الإجماع الجديد سيسمح بالتعاطي مع اتّفاق النخبة بطريقة أكثر رسمية باعتباره وظيفة حكومة شرعية.

وفي النهاية، نكون قد عرضنا أهم هياكل الخطاب السياسي لحركة النهضة وحزب نداء تونس، واللّذان يعتبران أبرز ممثلي النخبة السياسية الحزبية في تونس والمجموعتين الأكثر انخراطًا في اتّفاق النخبة لما بعد "الثورة" أو كما أطلقنا عليه "المنافسة التفاوضية". علاوة على ذلك، يبدو من الواضح أنّ هذا الشكل المحدّد للتوافق السياسي يمكن فهمه على أنّه نموذج للحكم يتجاوز ترتيبات السياسة الرسمية ويتكون من روايات ذات استعارات ملفتة للانتباه، بما في ذلك "الوحدة الوطنية"، و"الإجماع الوطني"، و"المصالحة الوطنية"، شكّلت الركائز الأساسية لسياسة الدولة والخطاب السياسي بما يخدم تسهيل وتأمين الاتّفاق النخبوي وتبريره.

وبشكل عام، وعلى خلفية هذا التحليل، أدت عمليات التحول في تونس والتي بدأت في 2010/2011 إلى ظهور شكل جديد لتقاسم السلطة، والذي غالباً ما يتم إطلاق عليه تسمية "الطريقة التونسية للتحول" "Tunisian method of transition" "أو "الاستثناء التونسي" "l'exception tunisienne" وارتبط ذلك بموازنة ودمج أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة المهمة، وتمثل عنصرها الأساسي في استراتيجية جديدة للتواصل السياسي، تتمحور حول استعارات ملفتة للنظر نشرتها النخب الحاكمة بشكل رئيسي، مما سهل ظهور "ثقافة ما بعد استبدادية جديدة" "post-authoritarian culture"، توصف هذه الثقافة بأنها اتفاق نخبوي، والذي كان له تأثير كبير في إنشاء نظام سياسي جديد في تونس.

على أساس هذا التحليل، وبعيداً عن مستوى اللغة والخطابات، يمكن أن نتساءل على آفاق توازن القوى المؤسسي في تونس ما بعد "الثورة"؟ وبشكل أكثر تحديداً، إلى أي مدى يمكن فهم اتفاق قرطاج، باعتباره الذروة المؤقتة لاتفاق النخبة، على أنه الصيغة المناسبة لضمان الوحدة الوطنية والإجماع الوطني والمصالحة الوطنية، ولتحويل هذه القيم الشاملة إلى سياسة ملموسة عن طريق سياسة تقاسم السلطة؟

4. تقييم سياسة تقاسم السلطة على عملية التحول الديمقراطي في تونس:

سنقوم هنا بتقييم أداء حكومة الوحدة الوطنية التونسية من خلال تحليل مدى تحقيقها لحثيات اتفاق النخبة المتمثلة في التوافق والوحدة والمصالحة على أرض الواقع عبر العمل السياسي، سيتم ذلك وفقاً لقياسين أساسيين في سياسة تقاسم السلطة في تونس، وهما: الحد من الاستقطاب، والفعالية السياسية، ويعتمد هذا التقييم على دراسات كمية لتحليل ما إذا كان تقاسم السلطة قد ساهم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية في تونس أو أضّر بها.

1.4. الحد من الاستقطاب:

يمكن اعتبار الاستقطاب عملية تبسيط للسياسة بطرق تؤدي إلى تقسيم المجتمع إلى معسكرين متعارضين، ومع استدام وتعمق عملية الاستقطاب تصبح التعددية الطبيعية والاختلافات في المجتمع تقاس عن طريق بعد واحد، وبذلك يتعامل الأفراد مع السياسة ويصفونها من خلال منظور "نحن" في مقابل "هم"⁴⁷.

يتم هنا قياس درجة الاستقطاب عبر تقدير النقاط المثالية المتغيرة زمنياً Time-varying ideal points لكل حزب والانقسامات الرئيسة في البرلمان، لفهم كيفية تطور الموقف السياسي للمشترعين بمرور الوقت، وتُعدّ تقديرات النقاط المثالية أداة مهمة لفهم المشترعين والتشريعات، حيث تكشف ما إذا كانت انقسامات المشترعين تعكس انتماءهم الحزبي، أو مواقفهم الفعلية، أو درجة استقطابهم مع الزمن⁴⁸. ورغم أن التطبيق الأصلي لنماذج النقاط المثالية في الكونغرس الأمريكي يشير إلى أنها تمثل أيديولوجية المشترع، إلا أنّ تلك النقاط قد تتأثر بعوامل عدة، منها الانتماء الحزبي والاستراتيجيات المختلفة للتصويت، وعليه من الضروري اختيار النقطة المثالية التي تعكس الموقف السياسي للمشترع بالنسبة للآخرين: من يؤيده ومن يعارضه⁴⁹، ويهدف هذا النموذج إلى دمج أكبر عدد ممكن من الأصوات خلال جلسات التصويت البرلمانية في مخرجات ذات بعد واحد، ما يسمح بالكشف عن المواقف السياسية لكل مشرّع. وتجنّس الإشارة إلى أن الدراسة المعتمدة تركز على النقاط المثالية على مستوى الحزب والانقسام الحزبي، بدلاً من النقاط المثالية الفردية، لأنّ معظم التباينات في النقاط المثالية ضمن الأنظمة البرلمانية تظهر على مستوى الحزب⁵⁰.

وفيما يتعلق بالحالة التونسية، نجد أنّ كوبينيك و شيران يأخذان بعين الاعتبار الامتناع عن التصويت والغياب، وهو أمر غير معتاد في الأدبيات، وغالباً ما يتمتع أعضاء البرلمان عن التصويت لمعارضة المبادرات، ومن ثم فإنّ الامتناع عن التصويت شائع بين النواب و يشبه إلى حدٍ كبير عدم التصويت، ومن جهة أخرى يتم استخدام نموذج المشي العشوائي القياسي standard randomwalk model* ممّا يسمح بالقيام بعملية مسح للساحة السياسية زمنياً، وذلك لرسم الاتجاهات العامة ووصفها، ومع ذلك فإنّ بساطة هذا النموذج تحدّد من قدرته على اختبار تأثيرات المتغيرات المشتركة على السير العشوائي، لذلك يضاف إليه

*النقاط المثالية المتغيرة زمنياً مفهوم في علم السياسة يستخدم في تحليل البيانات السياسية والتصويت. يُفترض أن نواب البرلمان أو السياسيين لديهم نقاط مثالية ideal points تعكس مواقفهم على المحور السياسي. يتغير هذا المفهوم مع مرور الوقت، حيث يمكن أن تتغير مواقف السياسيين وفقاً للأحداث والتطورات السياسية. وقد استعمل في دراسة السلوك التشريعي في الولايات المتحدة الأمريكية. فكلما كان التشريع أقرب إلى النقطة المثالية للنائب البرلماني، كلما زاد احتمال تصويته على مشروع القانون.

*نموذج المشي العشوائي القياسي في العلوم السياسية هو نموذج رياضي يستخدم لتحليل سلوك الجهات السياسية الفاعلة مع مرور الوقت. ويفترض أن القرارات التي يتخذها الفاعلون السياسيون عشوائية ولا يمكن التنبؤ بها، تشبه حركات المشي العشوائي. يمكن استخدام هذا النموذج لدراسة الظواهر السياسية المختلفة مثل السلوك التصويتي، والخيارات السياسية، وتشكيل التحالفات.

نموذج عمليات النقطة المثالية الثابتة *stationary ideal point processes* **، لاختبار تأثير المتغيرات المشتركة مع مرور الوقت على الحركة في النقاط المثالية على مستوى الحزب والانقسام في البرلمان التونسي، في حين يتم استخدام نموذج المشي العشوائي لتحديد نقاط الانعطاف أثناء الاختبار باستخدام المتغيرات المشتركة في النموذج الثابت.

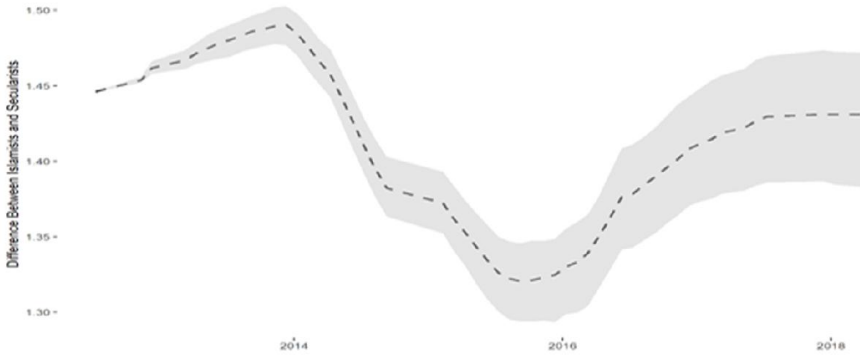
ولاختبار درجة الاستقطاب، فإنّ الدّراسة تستخدم متغيّرات وهمية لمقارنة الاستقطاب السياسي في تونس قبل حكومة الوحدة الوطنية وبعدها، ويتم الاعتماد في التحليل على حركة النهضة الإسلامي لتحديد ما إذا كان النواب قد توجّهوا للتصويت بطريقة أكثر علمانية بعد الاتفاق مع العلمانيين، مما يؤدّي إلى تقارب في التصويت، ويقارن التحليل بين التشكيلتين البرلمانيتين الأولى والثانية، بحيث تتعقّد الأمور أكثر في التشكيلة الثانية وذلك لظهور أحزاب علمانية جديدة، وبالتالي يتم وضع نقطة مثالية واحدة بالنسبة لحركة النهضة باعتبارها الحزب الإسلامي الوحيد، ونقطة مثالية واحدة بالنسبة للأحزاب المتبقية باعتبارها تمثل التيار العلماني.

ويظهر التحليل التجريبي الذي اعتمد عليه كوينيك وغيروال للنقاط المثالية على مستوى البرلمان الأوّل والثاني، أنّ الحدّ من الاستقطاب قد حدث بالفعل في الفترة بين البرلمان الأوّل والثاني، كما هو في الشكل رقم 1، ولكن من جهته يكشف نموذج السير العشوائي - الشكل رقم 2 - أنّ نقطة الانعطاف للحدّ من الاستقطاب حدثت قبل انعقاد البرلمان الثاني في وقت ما خلال المفاوضات حول انتقال السّطة بين الاسلاميين والعلمانيين، ونظرًا للعدد الكبير من الأحداث التي وقعت في تلك الفترة الزمنية، بما في ذلك احتجاجات واسعة النطاق ضد الحكومة التي يقودها الإسلاميون، فمن الصّعب الجزم بأنّ اتفاق النخبة هو العامل الوحيد الذي أدّى إلى الحدّ من الاستقطاب، حيث أنّ نزاع الاستقطاب قد حدث فعليًا مع حلول الوقت الذي تم فيه إضفاء الطابع المؤسسي لتقاسم السلطة رسميًا في أوائل عام 2015، يعني أن نزاع الاستقطاب حدث مع تشكيل ائتلاف بين حزب نداء تونس العلماني وحزب النهضة الإسلامي.

أنظر الشكل رقم (01)

**عمليات النقطة المثالية الثابتة هي نوع من العمليات النقطية حيث يتم توزيع النقاط في الفضاء وفقًا لظروف مثالية معينة. غالبًا ما تُستخدم هذه العمليات في الإحصاء المكاني ويمكن وصفها بخصائص مثل الثبات، والنظر، والاستقلال.

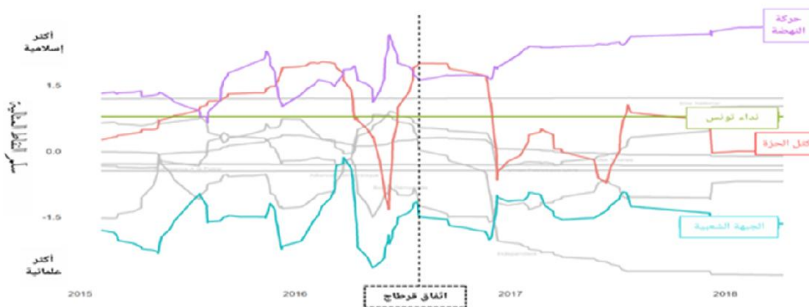
الشكل رقم 1: الفرق في النقاط المثالية للإسلاميين والعلمانيين في البرلمان الأول والثاني



المصدر: Kubinek and Sharan, "When National Unity Governments.," 12

كما يعتبر اتفاق قرطاج بمثابة الاختبار الفعلي لعملية تقاسم السلطة في تونس، بحيث قام به الائتلاف الحكومي للحد من الاستقطاب، وفي هذا الصدد استخدم كوبينيك وغريوال نماذج عشوائية وأخرى ثابتة، لتحديد النقاط المثالية على مستوى الحزب لأعضاء مجلس النواب وذلك في الفترة الممتدة من فيفري 2015 إلى غاية أوت 2018 كما هو مبين في الشكل رقم 2، وتم تصنيف المقياس من أكثر إسلامية إلى أكثر علمانية، أين كانت النهضة في أعلى نقطة إيجابية بالنسبة للإسلاميين، في المقابل كانت الجبهة الشعبية في أخفض نقطة سلبية للعلمانيين، في حين كان بعض العلمانيون كنداء تونس الذي كان في ائتلاف مع الاسلاميين منذ بدأ عمل البرلمان وهو الأقرب إلى حركة النهضة.

الشكل رقم 2: السير العشوائي الحزب للنقاط المثالية خلال الدورة الثانية لمجلس النواب التونسي



المصدر: Kubinek and Sharan, "When National Unity Governments.," 16

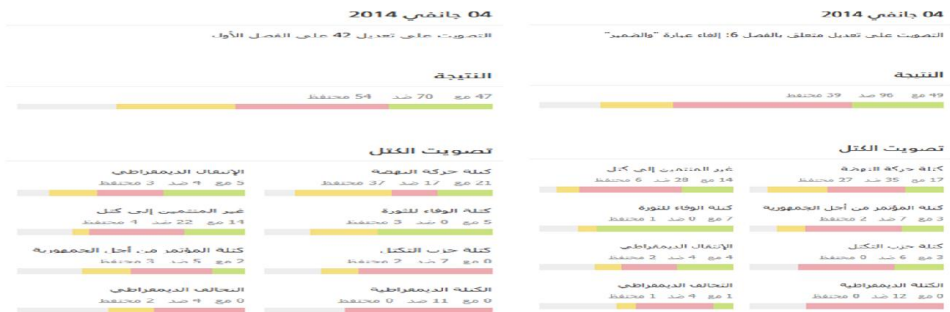
يُظهر نموذج السير العشوائي في الشكل 2 أنه بعد اتفاق قرطاج، تباعدت حركة النهضة عن الأحزاب العلمانية، مقارنة بالأحزاب الأخرى التي بقيت في المنتصف، وأبَّح المستقلون وكتلة الأحرار، التي انشقت

عن نداء تونس وتوجهت نحو العلمانية ولم يؤثر اتفاق قرطاج على مواقع النقاط المثالية لشريك النهضة في الائتلاف نداء تونس أو الجبهة الشعبية اليسارية، ومع ذلك كان له تأثير قصير المدى على نمط التصويت في كتلة الحرة، والتي عادت إلى القيم السلبية على مقياس النقاط المثالية بحلول عام 2017.

تشير هذه النتائج إلى أن اتفاق قرطاج وحكومة الوحدة الوطنية، قد فشلا في توحيد النقاط المثالية للأحزاب وتحقيق وحدة برلمانية فعلية، فلم يشهد توزيع النقاط المثالية تبايناً كبيراً، بل حدث تباعد في بعض الحالات، ومنه يمكن القول إنّ تقاسم السلطة في تونس لم يسهم بشكل ملحوظ في تقارب النقاط المثالية، ومع ذلك كما أظهرت سرديّة اتفاق النخبة، فقد نجح تقاسم السلطة في تغيير طبيعة القضايا الخلافية، إذ نقل النقاش من القضايا ذات الطابع الديني والعلماني التي سادت العملية الانتقالية عام 2013، إلى القضايا الاقتصادية والأمنية الملحة التي كانت حكومة الوحدة الوطنية تسعى لمعالجتها.

و يمكننا عرض بعض التشريعات القانونية التي أثارت استقطاباً واضحاً في المجلس الوطني التأسيسي، فبالنظر إلى الشكل رقم 4، يمكن ملاحظة أن الاستقطاب انتقل من القضايا الدينية إلى القضايا ذات الطبيعة غير الدينية، فعلى سبيل المثال، فشلت التعديلات الدستورية التي كانت تهدف لإلغاء "حرية الضمير" من الفصل السادس، حيث رُفض التعديل (62) بأغلبية 96 معارضاً مقابل 49 موافقاً وامتناع 36 عن التصويت، وهنا يظهر أن الاستقطاب لم يكن على أساس انقسام بين حركة النهضة وبقية أعضاء البرلمان فحسب، ويمكن ملاحظة استقطابات مشابهة فيما يتعلق بالتعديل 42 على الفصل الأول، الذي اقترح أن يكون "القرآن والسنة المصدر الأساسي للتشريع"⁵¹، وبرزت كذلك قضايا استقطابية حول دعم الثورة ومعارضة النظام السابق، مثل المرسوم الرئاسي الخاص بإقالة محافظ البنك المركزي التونسي في 2012⁵²، ومشروع قانون التحصين السياسي الذي يهدف لمنع عناصر النظام السابق من الترشح للانتخابات المستقبلية⁵³.

الشكل رقم 4: نتائج تعديلات على الدستور في قضايا دينية



المصدر: (النصويت على تعديل متعلق بالفصل 6 (n.d. <https://anc.majles.marsad.tn/anc6>))

وعلى عكس آمال حكومة الوحدة الوطنية، شهد البرلمان انقساماً مماثلاً حول القضايا الدينية و"الثورية"، إلا أنّ الملاحظ هنا هو أن الاستقطاب لم يكن دائماً على أساس إسلامي-علماني، بل كان يتأثر بطبيعة القضايا المطروحة باستثناء بعض الحالات، مثل التعديل على قانون الانتخابات الذي يمنح العسكريين والأمنيين حق التصويت، وهو ما أدّى إلى استقطاب علماني-إسلامي نظراً للحظر غير الرسمي لدخول الإسلاميين إلى هذه المؤسسات خلال فترة حكم بن علي⁵⁴، وأدّى استمرار الاستقطاب حول قضايا مختلفة إلى عرقلة عمل البرلمان، بما في ذلك تعطيل قانون مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال⁵⁵، وكذلك تأجيل النظر في ميزانية هيئة الحقيقة والكرامة لسنة 2017 ومسألة التحقيق مع رئيسها من عدمه⁵⁶.

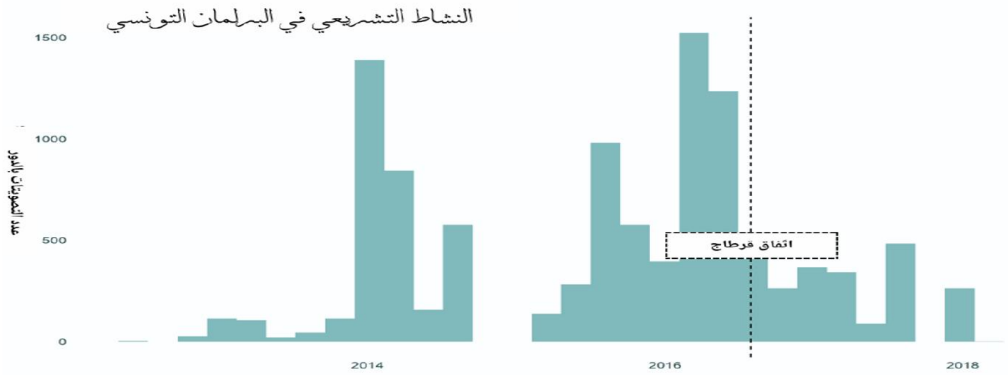
وعلى الرغم من تمكين اتفاق النخبة من تجاوز الخلافات بين الإسلاميين والعلمانيين للوصول إلى تكوين حكومة الوحدة الوطنية، إلا أنّ هذه الأخيرة ظلّت تعاني من الاستقطاب في عمل البرلمان سواءً أكان بين العلمانيين والإسلاميين أو بين "الثوريين" والموالين للنظام القديم، وسنحاول في النقطة الآتية دراسة ما إذا كانت حكومة الوحدة الوطنية هي حكومة أكثر فعالية بالرغم من درجة الاستقطاب.

2.4. درجة الفعالية السياسية للأداء الحكومي:

تشير الفعالية السياسية للأداء الحكومي إلى ما إذا كانت الحكومة تؤدي على النحو اللائق ما يفترض أن تقوم به، وما إذا كانت تصرفات وإجراءات أعضائها تحقق الأهداف المرجوة ومهمّتهم الفعلية. وبشكل أكثر تحديداً، تحدّد الفعالية الحكومية على أنّها مطابقة خدماتها مع تفضيلات المواطنين، وبالتالي تقرب الحكومة من الأفراد ما يضمن قدر أكبر من المساءلة⁵⁷.

لدراسة درجة الفعالية، سيتم في البداية استعراض عدد انتخابات التصويت بالدور داخل البرلمان كمقياس للنشاط التشريعي، وبيّن الشكل رقم 4 أنّ المجلس الوطني التأسيسي لم يسجل عدداً كبيراً من التصويتات في سنواته الأولى، أي قبل إصدار دستور 2014، وشهد المجلس في تلك السنة ارتفاعاً في النشاط التشريعي، ثم ازدادت وتيرته بشكل ملحوظ خلال عامي 2015 وأوائل 2016 مع حكومة الوحدة الوطنية، إلا أنّ هذا النشاط شهد تباطؤاً ملحوظاً بعد اتفاق قرطاج. وعلى الرغم من جعل العمل التشريعي أولوية ضمن بنود الاتفاق، إلا أنّ الحكومة فشلت في تحقيق هذا الهدف بشكلٍ فعال.

الشكل رقم 4: توزيع أصوات التصويت بالدور في البرلمان التونسي 2013-2018



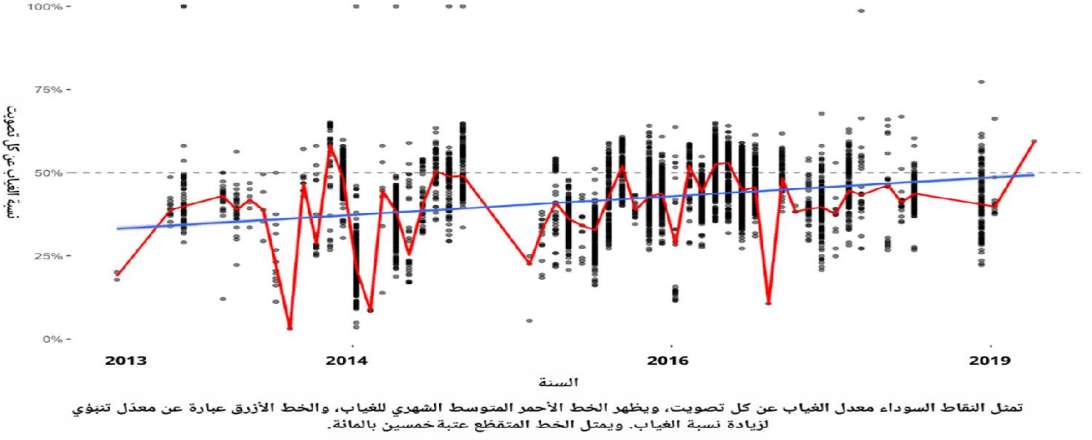
المصدر: Kubinek and Sharan, "When National Unity Governments.", 21.

وبدلاً من هذا التراجع الواضح في التصويت بالدور داخل البرلمان بعد اتفاق قرطاج على أن حكومة الوحدة الوطنية فشلت في تنفيذ نوع من التغيير في الممارسة السياسية وترجمة الإجماع الذي كان من المفترض أن يقره الاتفاق على أرض الواقع. وبدلاً من ذلك جاء الترويج للوحدة "الخطابية"، التي تطرقنا إليها في سرديّة اتفاق النخبة، على حساب تنفيذ السياسات التي تحتاجها تونس في مواجهة البطالة والفساد والبيروقراطية السلبية.

ومن الملاحظ في الشكل رقم 4 أن النشاط البرلماني لحكومة الوحدة الوطنية قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً ثم انخفاضاً مفاجئاً، وهذا يرجع أساساً لتأجيل القضايا الأكثر استقطاباً باسم اتفاق النخبة. فبعض القضايا الأكثر إثارة للخلاف، كقانون الانتخابات البلدية مثلاً التي كانت من المقرر إجراؤها سنة 2016، تم تأجيلها لسنوات وذلك لافتقار الإجماع عليها، والتي أجريت أخيراً في ماي 2018. وهنا يمكن القول أن تحقيق حكومة الوحدة الوطنية لنجاحات "متواضعة" في عامها الأول ما هو راجع بشكل كبير إلا لتأجيل أهم المواضيع والأكثر إثارة للجدل.

كذلك يبيّن لنا الشكل رقم 5 من خلال عرض اتجاهات خطّي نسبة الغياب عن التصويت، كيف تحول النشاط البرلماني مع مرور الوقت بعد اتفاق قرطاج إلى أمر غير مهم، بحيث نلاحظ زيادة نسبة الغياب من 35% في بداية المجلس الوطني التأسيسي إلى ما يقارب 50% في 2019، أي أن نصف أعضاء البرلمان أصبحوا غائبين عن كلّ تصويت.

الشكل رقم 5: نسبة الغياب عن التصويت في البرلمان التونسي مع مرور الوقت 2013 – 2019



المصدر: Kubinek and Sharan, 23.

ويعتبر معدل الغياب المرتفع عن التصويت دليلاً آخرًا على التأثير السلبي لحكومة الوحدة الوطنية وعلى الصراعات الداخلية والخارجية التي تحاول إخفاءها، فأفضل دليل على تعطيل حكومة الوحدة الوطنية للعمل التشريعي يمكن أن يتجلى في سلوك المشرعين أنفسهم، والذين يغيب أغلبيتهم عن التصويت، فبدلاً من تسجيل عدم موافقتهم من خلال اتخاذ مواقف سياسية ملموسة، نجدهم يفضلون الامتناع عن التصويت أو الغياب، وهذا يدل على انسحابهم من العملية بقدر محاولتهم الدفع من أجل تغيير السياسات. وتظهر هذه النتائج حول تقاسم السلطة في حكومة الوحدة الوطنية منذ اتفاق قرطاج أنه اتفاق خاسر-خاسر للشعب التونسي، بالإضافة لفشله في الحد من الاستقطاب، تسبب أيضاً في تأخير التصويت على القوانين المهمة وبالتالي خفض من الفعالية الإجمالية للهيئة التشريعية. وبالتالي، يمكن القول إن نتائج دراسة تقاسم السلطة في تونس تتحدى الافتراض القائل، بأن حكومات الوحدة الوطنية تمثل حلاً محتملاً للبرلمانات التي وصلت إلى طريق مسدود، ويمكنها الحد من الاستقطاب السياسي. في الواقع وبالأستناد إلى المعطيات حول حالة تونس، يظهر أن الاتفاقات الرسمية لتقاسم السلطة لا تبدو قادرة على احتواء الاستقطاب، بل تؤدي إلى تعطيل الأداء التشريعي، حتى تراجع الاستقطاب الذي حدث في عام 2014، كان يعود أساساً إلى الضغوط المجتمعية ومفاوضات النخبة السياسية. علاوة على ذلك، أضرت تقاسم السلطة بالمؤسسات الديمقراطية، فغياب المعارضة القوية مكّن حكومة الوحدة الوطنية من تمرير مجموعة من القوانين المثيرة للإشكال، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2015، الذي سمح للشرطة بممارسة انتهاكات من بينها احتجاز المشتبه فيهم بتهمة الإرهاب دون توجيه تهم رسمية

ودون محامٍ، مع إمكانية الاحتجاز لمدة تصل إلى 15 يومًا، بالإضافة إلى السماح بمداهمة المنازل دون أمر قضائي⁵⁸.

كما ساهم قانون المصالحة الاقتصادية لسنة 2017 في زيادة الفساد بشكل كبير، إذ يشكّل تحايلاً على عملية العدالة الانتقالية الرسمية، من خلال توفير العفو لبعض الموظفين الرسميين الذين ارتكبوا جرائم اقتصادية في عهد بن علي⁵⁹.

تشير الحالة التونسية إلى أنّ تقاسم السلطة على مدى فترة انتقالية طويلة، قد يكون مؤشراً على ضعف في المرحلة الانتقالية، ولعلّ أكبر تفسير لهذا الفشل - بالرغم من ممارسة تقاسم السلطة فعلياً - يعود إلى تقاطع مصالح النخب المتواجدة في السلطة مع مصالحها من عملية التحول، فمن جهة تحافظ حركة النهضة على تنظيمها السياسي الكبير مقارنة بالمجموعات السياسية التونسية الأخرى، ما يضمن لها حماية مصالحها مع تجنب الهيمنة على البرلمان، إذ تكتفي الحركة بحق النقض من خلال الاعتراض على المشاريع التي ليست في صالحها، فهي لا تسعى إلى الفوز بقدر ما ترغب في تجنب الخسارة، ويساعدها تقاسم السلطة في تحقيق أهدافها دون تحمل المسؤولية.

ومن جهة أخرى، شكّل الانقسام الإسلامي - العلماني لنداء تونس والنخب العلمانية الأخرى، فرصة أمامها أكثر من كونه مصدر قلق حقيقي وملح، ومثل حزب نداء تونس شريك النهضة في الائتلاف، مجموعة من الجهات السياسية الفاعلة التي لها علاقات مع النظام السابق لبن علي، والذين يفتقرون إلى أهدافٍ سياسية واضحة، إلى جانب رغبتهم في تقويض برنامج العدالة الانتقالية في تونس وعرقلة التحقيقات في قضايا الفساد مع رجال الأعمال، وبالنسبة لهذه المجموعة يعتبر اتفاق تقاسم السلطة نتيجة مقبولة، لأنّه يحمي الوضع الراهن من المطالب التي قد تكون أكثر ثورية. وتعتبر قدرة حزب نداء تونس على استبعاد مجموعات مثل الكتلة الاشتراكية الديمقراطية التي تدعو إلى الإصلاح السياسي، والجهة الشعبية التي تدعو إلى الإصلاح الاقتصادي، نتيجة مرضية في مقابل اعتدالهم المفترض وانفتاحهم الفكري على الإسلاميين.

5. نتائج اتفاق النخبة وتقاسم السلطة على المشهد السياسي التونسي:

من خلال ما تقدّم يمكن استخلاص نتيجتين رئيسيتين على المشهد السياسي التونسي من جرّاء فشل حكومة اتفاق النخبة في معالجة التحدّيات الاقتصادية وترسيخ الديمقراطية: - عدم قدرة نداء تونس على تحقيق التوافق - رغبة النهضة المفرطة في التوصل إلى توافق لإبقاء الائتلاف على قيد الحياة.

1.5. انقسام حركة نداء تونس:

من أهم النتائج التي خلفها فشل حكومة الوفاق هي انقسام حركة نداء تونس، فبعد فوزه في الانتخابات البرلمانية بـ 86 مقعداً في 2014، عرفت الحركة انشقاقات واسعة النطاق كلّفتها الحصول على

25 مقعد فقط في الانتخابات التشريعية لسنة 2019، كما أعاق افتقارها إلى الانضباط الحزبي القدرة على تقديم الأصوات اللازمة في المحكمة الدستورية مثلاً.

كان من المتوقع أن ينفصل حزب نداء تونس عن حركة النهضة، إذ تأسس الحزب في عام 2012 للمعارضة الرئيسية ضد النهضة، وجمع بين القوى الاشتراكية والليبرالية والنقابية، بالإضافة إلى قوى النظام القديم مثل اليساريين والليبراليين وكبار رجال الأعمال من الطبقة العاملة والليبراليين الجدد، هدفهم المشترك كان إبعاد النهضة عن الحكم، وقد اتهم الحزب حركة النهضة علناً بتسببها في مشكلات البلاد، واصفاً إياها بالمنظمة الإرهابية، محملاً إياها مسؤولية الاغتيالات التي وقعت في عام 2013.

إضافة إلى ذلك، وقبل أسبوعين من الإعلان عن الائتلاف، كان منذر بلحاج علي أحد مؤسسي الحركة، يستبعد تماماً التحالف مع النهضة مدّعياً أنّ 70 من أصل 89 عضواً كانوا ضدّ التحالف بشكل قطعي، وحسب ما ورد، فقد أعلن الباجي قائد السبسي عن التحالف مع النهضة دون التشاور مع أعضاء حزبه أو حتى إبلاغهم بذلك⁶⁰.

وكان أول فصيل من النواب المنشقين عن نداء تونس هو الأمين العام السابق للحركة محسن مرزوق، الذي أسّس حزب "مشروع تونس"، صرّح خلال المؤتمر التأسيسي للحزب: "نحن في اختلاف جذري مع كل من يخطط السياسة بالدين"⁶¹، مضيفاً حول نداء تونس: "لقد فقد الحزب رؤيته لبناء دولة ديمقراطية حديثة وعلمانية"⁶².

ورغم تمكن الائتلاف في عام 2018 من الاتفاق على 63 إصلاحاً، إلا أنّه اختلف حول قضية إبقاء رئيس الوزراء آنذاك، يوسف الشاهد في السلطة ممّا أدّى إلى إنهاء العملية، وتسبب الصراع الداخلي في حزب نداء تونس في فشله مرة أخرى، حيث نشأ تنافس بين الشاهد ونجل السبسي حافظ قائد السبسي، أين اتهم الشاهد السبسي الابن بتدمير الحزب الحاكم نداء تونس، وتصدير أزمة الحزب إلى مؤسسات الدولة⁶³، وقد أدّى ذلك إلى إنهاء علاقة نداء تونس بحركة النهضة.

وقمّ تعليق عضوية الشاهد في نداء تونس في سبتمبر 2018، وانسحب النواب المقرّبون من الحزب، مما أدّى إلى تراجع الحزب إلى المجموعة البرلمانية الثالثة في تلك المرحلة، وأصبح التوافق لا يتطلب التحدث مع السبسي ونداء تونس فقط، بل أيضاً مع الشاهد وكتلته البرلمانية، وبسبب تعاون حركة النهضة مع الشاهد بدلاً من تمهيشه، أنهى السبسي تحالفه مع النهضة في أكتوبر 2018، وقد أدّت خلافات نداء تونس إلى تأخير التغييرات الاقتصادية والسياسية، وهو ما قد يكون قد قضى على الائتلاف في وقت مبكر. لم تنضّر حركة النهضة من جهتها بتحالفها مع نداء تونس، ويرجع ذلك إلى تاريخ الحركة الطويل والتوجه الإيديولوجي المميز والزخم الديني المشترك، هذا بدوره سهّل التماسك الداخلي والانضباط التنظيمي،

كما كانت الحركة تتميزّ بهيكل داخلية ديمقراطية تناقش معظم قراراتها السياسية الكبرى قبل اتخاذها، وقد اختارت النهضة مسبقاً مرشحيها في انتخابات 2014 الذين كانوا أكثر انفتاحاً تجاه نداء تونس. أخيراً، خاضت النهضة حملتها الانتخابية على أساس الوحدة الوطنية وليس على أساس معاداة نداء تونس، حتّى إنّّه لم تدعم شريكه القديم في الائتلاف الحاكم المنصف المرزوقي في السباق الرئاسي، بالتالي فشل الوفاق إلى حدّ كبير لأنّ نداء تونس لم يكن ملتزماً به مثل حركة النهضة، ويعود ذلك جزئياً إلى الانقسامات العميقة بين العلمانيين والإسلاميين.

2.5. منح تسهيلات لـ "الثورة المضادة":

بالرجوع لحركة النهضة يمكن القول أنّها تتحمّل جانباً من فشل التوافق في ترسيخ الديمقراطية، وذلك بسبب تنازلاتها المفرطة التي قدّمتها من أجل الحفاظ على التوافق، مما عزّز من تنامي الميولات "المناهضة للثورة" داخل حزب نداء تونس، وقد كان حماس النهضة المفرط للتوصل إلى التوافق واضحاً منذ البداية، ولم يتمكنّ الحزب بعد ذلك من تغيير الديناميكية غير المتوازنة، على الرغم من وفائها بالائتلاف لمدة أربع سنوات، وبعد فوزها بما يقارب 32% من المقاعد في انتخابات 2014 (مقابل 40% لحركة نداء تونس)، كانت النهضة مستعدة للانضمام إلى الحكومة الائتلافية بعرض وزير واحد فقط من أصل 27 وزيرا، وفي المقابل مثلاً تمكّن حزب آفاق تونس الذي حصل على 3.7% من المقاعد من السيطرة على ثلاث وزارات. قدّمت حركة النهضة كل هذه التنازلات في وقتٍ لم يكن نداء تونس مستعداً فيه لتقديم أي تنازل، وهو ما سمح للميولات "المناهضة للثورة" داخل نداء تونس بالتنامي دون أي رادع، في المقابل مكّنت النهضة من تمرير مشاريع قوانين تتماشى مع هذه التوجهات باسم التوافق، رغم أنّها كانت قادرة على حجبها تماماً من منبر المعارضة.

مع ذلك برّرت حركة النهضة تفضيلها التوافق من خلال تقييمها الجوهري للمخاطر، حيث كانت تعتقد اعتقاداً راسخاً تعرّض عملية التحول الديمقراطي في تونس للخطر بفعل تزايد الاستقطاب في حالة غياب التوافق، ما قد يؤدي إلى حرب أهلية⁶⁴، بالإضافة إلى الخوف من قمع الحركة أو حتّى حلّها، ومنه فإنّ مقارنة النهضة للتوافق كانت تعتمد على مجموعة من الافتراضات حول احتمال القمع والحرب الأهلية.

في الأخير، خلقت سياسات التوافق تصوّراً شعبياً مفاده أنّ الأحزاب السياسية لم تعد ذات أهميّة، وفي ظلّ العمل غير الفعّال للبرلمان وزيادة نسبة الفساد وغياب الفعالية السياسية، أصبح التونسيون يشعرون بخيبة أمل إزاء الديمقراطية، بحيث انخفضت نسبة الممثّلين في استطلاعات الرأي العام الذين يصنّفون الديمقراطية على أنّها أفضل أشكال الحكم، من 70% في 2013 إلى 46% في 2018⁶⁵، وفي الوقت نفسه

شهد دعم بدائل الديمقراطية -الحكم العسكري، نظام الحزب الواحد، حكم الرجل الواحد- ارتفاعاً معتبراً، ومن الواضح هنا أن تقاسم السلطة في تونس لم يؤدّ إلى ترسيخ الديمقراطية، وإنما إلى تفويض عامة الناس بها.

6. الخاتمة:

أظهرت فترة التوافق في تونس أن هناك قيدين رئيسيين يتجاوزان الأحزاب المعنية في هذه السياسة، القيد الأول هو أن الإجماع قد يتحوّل إلى هدفٍ في حدّ ذاته، بدلاً من كونه وسيلة لتمير مشاريع الإصلاح الصعبة، وهذا يخلق مشكلة في العمل الجماعي، حيث لا يستطيع أي حزب الضغط بقوة لتمير القرارات المثيرة للجدل سواء داخل الائتلاف أو خارجه، وبما أنّ التركيز ينصبّ على الإجماع، فإن أي تهديد لهذا الإجماع يتم تجنّبه، مما أدّى إلى تجميد حوالي 80 مشروع قانون بعضها يعود إلى عام 2014، وبذلك فإنّ استمرار التوافق أسهم في تفويض الهدف الأصلي له، وأدّى إلى تقليص الأداء الحكومي بدلاً من تحسينه، حيث تمّ تجنّب القضايا السياسية المكلفة، مثل الإصلاح الاقتصادي الهيكلي والعدالة الانتقالية.

أما القيد الثاني الذي فرضه التوافق، فيتمثل في أنّه على الرغم من تقليله للاستقطاب، فإنّه في الواقع يساهم في تأجيل مصادر التوتر الأساسية بدلاً من حلّها، وهذه التوتّرات سواء أكانت دينية أم إيديولوجية، ستعود للظهور بقوة أكبر وأكثر مؤسسية.

دخلت تونس أثناء مرحلة ما بعد التوافق، في أزمة تمثيل سياسي تمثلت في خيبة أمل واسعة النطاق لدى الشعب التونسي تجاه الطبقة السياسية، بسبب فشلها في تحقيق نتائج مرضية، خاصّة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، وأدى تقاسم السلطة إلى تقليص قدرة الأحزاب الرئيسية على تمثيل دوائرها السياسية والاجتماعية، ما جعل المنافسة الحزبية غير واضحة للعديد من التونسيين، الذين ابتعدوا عن الحياة السياسية. هذا الفجوة بين الشعب والسياسة، من جهة، ودخول النخبة السياسية في مجال "المنافسة التفاوضية" و"سياسات التواطؤ" من جهة أخرى، أدّى إلى خلق فراغ في قلب الديمقراطية التونسية الفتية، وتراجعها. وشغل هذا الفراغ قيس سعيد عبر اقتراح مشروع سياسي بديل يقوم على مناهضة الأحزاب السياسية. وبناءً على ما سبق، يمكن القول إنّ سياسات التوافق في تونس، التي استمرّت تسع سنوات منذ بداية التحوّل، لم تصل إلى تحقيق الفعالية المنشودة بل على العكس، كانت بمثابة انعكاس لابتعاد الديمقراطية عن الترسّخ، فلو كانت جميع الأطراف ملتزمة حقاً بالديمقراطية، لما كان لاستمرار التوافق أمراً ضرورياً.

7. الهوامش:

¹ "Tunisia," The Global State of Democracy, accessed November 19, 2024, <https://www.idea.int/democracytracker/country/tunisia>.

- ² Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics* 2, no. 3 (1970): 337-63, <https://doi.org/10.2307/421307>.
- ³ Arend Lijphart, *Patterns of Democracy* (Yale University Press, 2012), 2-4, <https://www.jstor.org/stable/j.ctt32bg23>.
- ⁴ Lijphart, 147.
- ⁵ Rory McCarthy, "The Politics of Consensus: Al-Nahda and the Stability of the Tunisian Transition," *Middle Eastern Studies* 55, no. 2 (March 4, 2019): 6, <https://doi.org/10.1080/00263206.2018.1538969>.
- ⁶ Chantal Mouffe, *On the Political* (London: Routledge, 2005), 10, <https://doi.org/10.4324/9780203870112>.
- ⁷ Mouffe, 66.
- ⁸ Lisa Anderson, "Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988," *Government and Opposition* 26, no. 2 (1991): 257.
- ⁹ Anderson, 260.
- ¹⁰ Guillermo A. O'DONNELL and Philippe C. SCHMITTER, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies* (Johns Hopkins University Press, 1986), 37, <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/22062>.
- ¹¹ O'DONNELL and SCHMITTER, 41.
- ¹² Terry Lynn Karl, "Petroleum and Political Pacts: The Transition to Democracy in Venezuela," *Latin American Research Review* 22, no. 1 (January 1987): 63-94, <https://doi.org/10.1017/S0023879100016435>.
- ¹³ Robert Kubinek and Grewal Sharan, "When National Unity Governments Are Neither National, United, nor Governments: The Case of Tunisia," *SocArXiv*, December 6, 2018, <https://doi.org/10.31235/osf.io/6z74r>.
- ¹⁴ Benjamin A.T. Graham, Micheal K. Miller, and Kaar W. Strom, "Safeguarding Democracy: Powersharing and Democratic Survival," *American Political Science Association* 111, no. 04 (November 2017): 686-704, <https://doi.org/10.1017/S0003055417000326>.
- ¹⁵ Arend Lijphart, *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration* (U.S.A: Yale University Press, 1977).
- ¹⁶ Ian S. Spears, "Understanding Inclusive Peace Agreements in Africa: The Problems of Sharing Power," *Third World Quarterly* 21, no. 1 (February 2000): 107.
- ¹⁷ Nie Cheeseman and Blessing-Miles Tendi, "Power-Sharing in Comparative Perspective: The Dynamics of 'unity Government' in Kenya and Zimbabwe," *The Journal of Modern African Studies* 48, no. 2 (2010): 207.
- ¹⁸ Melani Cammett and Edmund Malesky, "Power Sharing in Postconflict Societies: Implications for Peace and Governance," *The Journal of Conflict Resolution* 56, no. 6 (2012): 982-1016; Felix Haass and Martin Ottmann, "Profits from Peace: The Political Economy of Power-Sharing and Corruption," *World Development* 99 (November 1, 2017): 60-74, <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.07.006>.
- ¹⁹ Graham, Miller, and Strom, "Safeguarding Democracy: Powersharing and Democratic Survival," 695.
- ²⁰ José G. Montalvo and Marta Reynal-Querol, "Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars," *The American Economic Review* 95, no. 3 (2005): 796-816.
- ²¹ Pippa Norris, *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?*, 1. publ (Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2008), 209.
- ²² Kubinek and Sharan, "When National Unity Governments.," 5.
- ²³ Philip G. Roeder and Donald S. Rothchild, *Sustainable Peace: Power and Democracy After Civil Wars* (Cornell University Press, 2005), 60.

²⁴ Julius Diihstelloff, "The Substance of Tunisia's Elite Unity-Consensus-Reconciliation: Compromise—An Analysis of Post-Revolutionary Metaphors," in *Arab Spring: Modernity, Identity and Change*, Critical Political Theory and Radical Practice (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019), 236, <https://doi.org/10.1007/978-3-030-24758-4>.

²⁵ Amel Boubakeur, "Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition," *Mediterranean Politics*, Taylor & Francis, 21, no. 01 (2016): 108, <https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1081449>.

²⁶ Phillippe C. Schmitter, "Twenty-Five Years, Fifteen Findings," *Journal of Democracy* 21, no. 01 (January 2010): 23, <https://doi.org/10.1353/jod.0.0144>.

²⁷ Boubakeur, "Islamists, Secularists and Old Regime," 108.

²⁸ Isabelle Mandraud, "La Tunisie va Connaître de Vraies Élections Libres," *Le Monde*, April 20, 2011, https://www.lemonde.fr/international/article/2011/04/20/la-tunisie-va-connaître-de-vraies-elections-libres_1510310_3210.html#94uSUV9mysvZSBE6.99.

²⁹ Boubakeur, "Islamists, Secularists and Old Regime."

³⁰ Diihstelloff, "The Substance of Tunisia's Elite," 239.

"³¹ دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014 <https://bit.ly/48SHsJY> (2014),

³² Diihstelloff, "The Substance of Tunisia's Elite," 242.

³³ حاتم مراد، *الحوار الوطني في تونس* (تونس: دار آفاق - برسبكيتيف للنشر، 2015).

³⁴ "البرنامج الانتخابي لحركة النهضة: نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن (تونس 2015 - 2020)," 2014.

³⁵ عبد اللطيف الحناشي، "انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 19 ديسمبر

2014، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html>.

³⁶ Thierry Brésillon, "Béji Caïd Essebsi Affirme : 'Je Garantis Personnellement La Sécurité Des Islamistes' En Tunisie," *Le Soir*, December 11, 2014, <https://www.djazairess.com/fr/latribune/110627>.

³⁷ Sarah Yerkes and Zeineb Ben Yahmed, "Tunisia's Political System: From Stagnation to Competition" (Carnegie Endowment for International Peace, 2019), 2, CarnegieEndowment.org.

³⁸ "L'entretien," Vidéo, *Exclusif: Pour Essebsi, "Ennahda a organisé la campagne de Marzouki"* (France 24, November 25, 2014), <https://www.france24.com/fr/lentreten-france-24/20141125-video-beji-caid-essebsi-ennahda-marzouki-election-presidentielle-tunisie>.

³⁹ Brésillon, "Béji Caïd Essebsi Affirme : 'Je Garantis Personnellement La Sécurité Des Islamistes' En Tunisie."

⁴⁰ "السبسي يتعهد: سأكون رئيسا لجميع التونسيين"، الحرة، 22 ديسمبر 2014، <https://rb.gy/2s5w3t>.

⁴¹ المنجي السعيداني، "تونس: مشاركة رمزية لحركة النهضة في حكومة الصيد لضمان الغالبية لها"، الشرق الأوسط،

<https://bit.ly/4ez8rM8>

⁴² Diihstelloff, "The Substance of Tunisia's Elite," 245.

⁴³ Rached Ghanouchi, "Musulmans modérés et laïcs unis contre le terrorisme en Tunisie !," *Le Monde*, March 24, 2015, https://www.lemonde.fr/idees/article/2015/03/26/musulmans-moderes-et-laics-unis-contre-le-terrorisme-en-tunisie_4602093_3232.html.

⁴⁴ "Ghannouchi : « L'UGTT, les Destouriens, les Islamistes et la Gauche sont incontournables »,» *Leaders*, January 21, 2016, <https://www.leaders.com.tn/article/18916-ghannouchi-ugtt>.

⁴⁵ "اتفاق قرطاج" (الجمهورية التونسية، رئاسة الجمهورية)، 13 أوت 2016،

<https://www.businessnews.com.tn/bnpdf/accort-carthage-2016.pdf>.

⁴⁶ Boubakeur, "Islamists, Secularists and Old Regime," 109.

⁴⁷ Jennifer McCoy and Murat Somer, "Toward a Theory of Pernicious Polarization and How It Harms Democracies: Comparative Evidence and Possible Remedies," *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 681, no. 1 (January 1, 2019): 235, <https://doi.org/10.1177/0002716218818782>.

⁴⁸ Nolan McCarty, Keith T. Poole, and Howard Rosenthal, "The Hunt for Party Discipline in Congress," SSRN Scholarly Paper (Rochester, NY, October 2, 2000), 4, <https://doi.org/10.2139/ssrn.1154137>.

⁴⁹ Kubinek and Sharan, "When National Unity Governments.," 9.

⁵⁰ Thomas Bräuninger, Jochen Müller, and Christian Stecker, "Modeling Preferences Using Roll Call Votes in Parliamentary Systems," *Political Analysis* 24, no. 2 (2016): 191-92.

⁵¹ "التصويت على تعديل 42 على الفصل الأول"، مرصد، أطلع عليه في 28 مارس 2024،

<https://anc.majles.marsad.tn/vote/52c92fa112bdaa7f9b90f423>

⁵² "أمر رئاسي متعلق بإقالة محافظ البنك المركزي التونسي"، مرصد، أطلع عليه في 28 مارس 2024،

<https://anc.majles.marsad.tn/vote/500958deb197de15b4000005>

⁵³ "التصويت على إنهاء النقاش العام حول مشروع القانون المتعلق بالتحصين السياسي للثورة"، أطلع عليه في 28 مارس

<https://anc.majles.marsad.tn/vote/51cd934b7ea2c47c3f3672c7>, 2024

⁵⁴ "قوات الأمن التونسية وحق الاقتراع: احتزاز المعادلة"، Carnegie Endowment for

International Peace, 16 جانفي 2017، <https://carnegieendowment.org/sada/68022>

⁵⁵ "الفصل 3، مشروع قانون أساسي عدد 22/2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ويمنع غسل الأموال"، مرصد مجلس، أطلع

عليه في 28 مارس 2024، <https://majles.marsad.tn/ar/legislation/vote/221>

⁵⁶ "إرجاء النظر في ميزانية هيئة الحقيقة والكرامة"، مرصد مجلس، أطلع عليه في 28 مارس 2024،

<https://majles.marsad.tn/ar/legislation/vote/2879>

⁵⁷ Isabel Maria Garcia-Sanchez, Beatriz Cuadrado-Ballesteros, and Jose Frias-Aceituno, "Determinants of Government Effectiveness," *International Journal of Public Administration* 36, no. 8 (July 2013): 367, <https://doi.org/10.1080/01900692.2013.772630>.

⁵⁸ "تونس - قانون مكافحة الإرهاب يهدد الحقوق"، Human Rights Watch، 31 جويلية 2015،

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/31/279832>

⁵⁹ "مروان المعنشر وسارة يركيس"، "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر"، Carnegie Middle East،

Center، أطلع عليه في 30 مارس 2024، <https://carnegie-mec.org/2017/11/10/ar-pub-74696>

⁶⁰ Grewal Sharan and Hamid Shadi, "The Dark Side of Consensus in Tunisia: Lessons from 2015-2019," Brookings, January 2020, 17, <https://www.brookings.edu/articles/the-dark-side-of-consensus-in-tunisia-lessons-from-2015-2019/>.

⁶¹ S. W. I. swissinfo.ch, "منشوق عن 'نداء تونس' يطلق المؤتمر التأسيسي لحزبه الجديد"، *SWI swissinfo.ch* (blog), July 24, 2016, <https://www.swissinfo.ch/ara/-المنشوق-المؤتمر-التأسيسي-لحزبه-الجديد/42322246>

⁶² Carlotta Gall and Farah Samti, "Revolt in Governing Party Shakes Tunisian Politics," *The New York Times*, January 11, 2016, sec. World, <https://www.nytimes.com/2016/01/12/world/africa/mass-party-defections-upend-tunisia-politics.html>.

⁶³ زهير حمداني، "الشاهد والسبسي.. أزمة نداء تونس والحكم"، الجزيرة نت، أطلع عليه في 1 أبريل 2024،

<https://bit.ly/3CzpAl6>

⁶⁴ Rory McCarthy, "The Politics of Consensus: Al-Nahda and the Stability of the Tunisian Transition," *Middle Eastern Studies* 55, no. 2 (March 4, 2019): 268, <https://doi.org/10.1080/00263206.2018.1538969>.

⁶⁵ "Tunisia Round 7 Data (2018)," accessed November 20, 2024, <https://www.afrobarometer.org/survey-resource/tunisia-round-7-data/>.

8. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

"اتفاق قرطاج". الجمهورية التونسية، رئاسة الجمهورية، 13 أوت 2016.

<https://www.businessnews.com.tn/bnpdf/accort-carthage-2016.pdf>

"البرنامج الانتخابي لحركة النهضة: نحو اقتصاد صاعد وبلد آمن (تونس 2015 - 2020)"، 2014.

الخز. "السبسي يتعهد: سأكون رئيسا لجميع التونسيين". 22 ديسمبر 2014. <https://rb.gy/2s5w3t>

الحناشي، عبد اللطيف. "انتخابات تونس: قراءة تحليلية في المعطيات الجديدة | مركز الجزيرة للدراسات". 19 نوفمبر 2014.

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/11/201411198165244950.html>

السعيداني، المنجي. "تونس: مشاركة رمزية لحركة النهضة في حكومة الصيد لضمان الغالبية لها." *الشرق الأوسط*. 2 فيفري

<https://bit.ly/4ez8rM8>. 2015

"تونس. قانون مكافحة الإرهاب يهدّد الحقوق | Human Rights Watch".

<https://www.hrw.org/ar/news/2015/07/31/279832>

حمداني، زهير. "الشاهد والسبسي.. أزمة نداء تونس والحكم." الجزيرة نت. أطلع عليه في 1 أبريل 2024.

<https://bit.ly/3CzpAl6>

دستور الجمهورية التونسية الصادر في 27 جانفي 2014. (2014). <https://bit.ly/48SHsJY>

غريوال، شاران. "قوات الأمن التونسية وحق الاقتراع: اهتزاز المعادلة". Carnegie Endowment for International Peace.

16 جانفي 2017. <https://carnegieendowment.org/sada/68022>

مراد، حاتم. *الحوار الوطني في تونس*. تونس: دار آفاق - برسبكتيف للنشر، 2015.

مرصد. "أمر رئاسي متعلق بإقالة محافظ البنك المركزي التونسي". أطلع عليه في 28 مارس 2024.

<https://anc.majles.marsad.tn/vote/500958deb197de15b4000005>

مرصد. "التصويت على إلغاء النقاش العام حول مشروع القانون المتعلق بالتحصين السياسي للثورة". أطلع عليه في 28 مارس

. <https://anc.majles.marsad.tn/vote/51cd934b7ea2c47c3f3672c7>. 2024

مرصد. "التصويت على تعديل 42 على الفصل الأول". أطلع عليه في 28 مارس 2024.

. <https://anc.majles.marsad.tn/vote/52c92fa112bdaa7f9b90f423>

مرصد. "التصويت على تعديل متعلق بالفصل 6: إلغاء عبارة 'والضمير'". أطلع عليه في 28 مارس 2024.

. <https://anc.majles.marsad.tn/vote/52caefeb12bdaa7f9b90f45d>

مرصد مجلس. "إرجاء النظر في ميزانية هيئة الحقيقة والكرامة". أطلع عليه في 28 مارس 2024.

<https://majles.marsad.tn/ar/legislation/vote/2879>

- مرصد مجلس. "الفصل 3، مشروع قانون أساسي عدد 22/2015 يتعلق بمكافحة الإرهاب ويمنع غسل الأموال". أطلع عليه في 28 مارس 2024. <https://majles.marsad.tn/ar/legislation/vote/221>.
- يركيس، سارة، ومروان المعشّر. "عدوى الفساد في تونس: المرحلة الانتقالية في خطر". Carnegie Middle East Center. أطلع عليه في 30 مارس 2024. <https://carnegie-mec.org/2017/11/10/ar-pub-74696>.

ثانيًا: باللغات الأجنبية

- Anderson, Lisa. "Political Pacts, Liberalism, and Democracy: The Tunisian National Pact of 1988." *Government and Opposition* 26, no. 2 (1991): 244.
- Boubakeur, Amel. "Islamists, Secularists and Old Regime Elites in Tunisia: Bargained Competition." *Mediterranean Politics*, Taylor & Francis, 21, no. 01 (2016): 107–27. <https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1081449>.
- Bräuninger, Thomas, Jochen Müller, and Christian Stecker. "Modeling Preferences Using Roll Call Votes in Parliamentary Systems." *Political Analysis* 24, no. 2 (2016): 189–210.
- Brésillon, Thierry. "Béji Caïd Essebsi Affirme : 'Je Garantis Personnellement La Sécurité Des Islamistes' En Tunisie." *Le Soir*, December 11, 2014. <https://www.djazairss.com/fr/latribune/110627>.
- Cammett, Melani, and Edmund Malesky. "Power Sharing in Postconflict Societies: Implications for Peace and Governance." *The Journal of Conflict Resolution* 56, no. 6 (2012): 982–1016.
- Cheeseman, Nie, and Blessing-Miles Tendi. "Power-Sharing in Comparative Perspective: The Dynamics of 'unity Government' in Kenya and Zimbabwe." *The Journal of Modern African Studies* 48, no. 2 (2010): 203–29.
- Dihstelhoff, Julius. "The Substance of Tunisia's Elite Unity–Consensus–Reconciliation: Compromise—An Analysis of Post-Revolutionary Metaphors." In *Arab Spring: Modernity, Identity and Change*, 235–56. Critical Political Theory and Radical Practice. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2019. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-24758-4>.
- Gall, Carlotta, and Farah Samti. "Revolt in Governing Party Shakes Tunisian Politics." *The New York Times*, January 11, 2016, sec. World. <https://www.nytimes.com/2016/01/12/world/africa/mass-party-defections-upend-tunisia-politics.html>.
- Garcia-Sanchez, Isabel Maria, Beatriz Cuadrado-Ballesteros, and Jose Frias-Aceituno. "Determinants of Government Effectiveness." *International Journal of Public Administration* 36, no. 8 (July 2013): 567–77. <https://doi.org/10.1080/01900692.2013.772630>.
- Ghanouchi, Rached. "Musulmans modérés et laïcs unis contre le terrorisme en Tunisie !" *Le Monde*, March 24, 2015. https://www.lemonde.fr/idees/article/2015/03/26/musulmans-moderes-et-laics-unis-contre-le-terrorisme-en-tunisie_4602093_3232.html.
- Graham, Benjamin A.T., Micheal K. Miller, and Kaar W. Strom. "Safeguarding Democracy: Powersharing and Democratic Survival." *American Political Science Association* 111, no. 04 (November 2017): 686–704. <https://doi.org/10.1017/S0003055417000326>.
- Haass, Felix, and Martin Ottmann. "Profits from Peace: The Political Economy of Power-Sharing and Corruption." *World Development* 99 (November 1, 2017): 60–74. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2017.07.006>.

- Karl, Terry Lynn. "Petroleum and Political Pacts: The Transition to Democracy in Venezuela." *Latin American Research Review* 22, no. 1 (January 1987): 63–94. <https://doi.org/10.1017/S0023879100016435>.
- Kubinek, Robert, and Grewal Sharan. "When National Unity Governments Are Neither National, United, nor Governments: The Case of Tunisia." *SocArXiv*, December 6, 2018. <https://doi.org/10.31235/osf.io/6z74r>.
- Leaders. "Ghannouchi: «L'UGTT, les Destouriens, les Islamistes et la Gauche sont incontournables»." January 21, 2016. <https://www.leaders.com.tn/article/18916-ghannouchi-ugtt>.
- "L'entretien." Vidéo. *Exclusif: Pour Essebsi, "Ennahda a organisé la campagne de Marzouki."* France 24, November 25, 2014. <https://www.france24.com/fr/lentretien-france-24/20141125-video-beji-caid-essebsi-ennahda-marzouki-election-presidentielle-tunisie>.
- Lijphart, Arend. *Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration*. U.S.A: Yale University Press, 1977.
- . *Patterns of Democracy*. Yale University Press, 2012. <https://www.jstor.org/stable/j.ctt32bg23>.
- Mandraud, Isabelle. "La Tunisie va Connaître de Vraies Élections Libres." *Le Monde*, April 20, 2011. https://www.lemonde.fr/international/article/2011/04/20/la-tunisie-va-connaître-de-vraies-elections-libres_1510310_3210.html#94uSUV9mysvZSBE6.99.
- McCarthy, Rory. "The Politics of Consensus: Al-Nahda and the Stability of the Tunisian Transition." *Middle Eastern Studies* 55, no. 2 (March 4, 2019): 261–75. <https://doi.org/10.1080/00263206.2018.1538969>.
- McCarty, Nolan, Keith T. Poole, and Howard Rosenthal. "The Hunt for Party Discipline in Congress." SSRN Scholarly Paper. Rochester, NY, October 2, 2000. <https://doi.org/10.2139/ssrn.1154137>.
- McCoy, Jennifer, and Murat Somer. "Toward a Theory of Pernicious Polarization and How It Harms Democracies: Comparative Evidence and Possible Remedies." *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 681, no. 1 (January 1, 2019): 234–71. <https://doi.org/10.1177/0002716218818782>.
- Montalvo, José G., and Marta Reynal-Querol. "Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars." *The American Economic Review* 95, no. 3 (2005): 796–816.
- Mouffe, Chantal. *On the Political*. London: Routledge, 2005. <https://doi.org/10.4324/9780203870112>.
- Norris, Pippa. *Driving Democracy: Do Power-Sharing Institutions Work?* 1. publ. Cambridge: Cambridge Univ. Press, 2008.
- O'DONNELL, Guillermo A., and Philippe C. SCHMITTER. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Johns Hopkins University Press, 1986. <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/22062>.
- Roeder, Philip G., and Donald S. Rothchild. *Sustainable Peace: Power and Democracy After Civil Wars*. Cornell University Press, 2005.
- Rustow, Dankwart A. "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model." *Comparative Politics* 2, no. 3 (1970): 337–63. <https://doi.org/10.2307/421307>.
- Schmitter, Phillippe C. "Twenty-Five Years, Fifteen Findings." *Journal of Democracy* 21, no. 01 (January 2010): 17–28. <https://doi.org/10.1353/jod.0.0144>.
- Sharan, Grewal, and Hamid Shadi. "The Dark Side of Consensus in Tunisia: Lessons from 2015-2019." Brookings, January 2020. <https://www.brookings.edu/articles/the-dark-side-of-consensus-in-tunisia-lessons-from-2015-2019/>.

- Spears, Ian S. “Understanding Inclusive Peace Agreements in Africa: The Problems of Sharing Power.” *Third World Quarterly* 21, no. 1 (February 2000): 105–18.
- The Global State of Democracy. “Tunisia.” Accessed November 19, 2024.
<https://www.idea.int/democracytracker/country/tunisia>.
- “Tunisia Round 7 Data (2018).” Accessed November 20, 2024.
<https://www.afrobarometer.org/survey-resource/tunisia-round-7-data/>.
- Yerkes, Sarah, and Zeineb Ben Yahmed. “Tunisia’s Political System: From Stagnation to Competition.” Carnegie Endowment for International Peace, 2019.
[CarnegieEndowment.org](https://carnegieendowment.org).